الأمم المتحدة

A/56/PV.103

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٠٣**
الثلاثاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

السيد بريلوغ (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادي ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على هذا الاجتماع المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وذلك، كما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، لأن

> ”التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم“ (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٥)

وفي الواقع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغة الأهمية بالتأكيد في مواجهة هذا التحدي، كما شدد على ذلك أيضا الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، حيث ورد فيه

> ”نقر بوجود توافق واسع في الآراء بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال ذات أهمية مركزية بالنسبة لظهور الاقتصاد العالمي المستجد القائم على المعرفة ويمكن أن تؤدي دورا هاما في تعجيل النمو، وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في البلدان النامية وكذلك البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وفي تيسير اندماجها الفعال في الاقتصاد العالمي“ (A/55/3/Rev.1، الفصل الثالث، الفقرة ١٧-٢، الصفحة ٢٦)

وسد الفجوة الرقمية أيضا أحد أهداف دليل الأمين العام التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية. ولذا فإني، إذ أتكلم باسم الحكومة الكرواتية، أود أن أؤكد للجمعية أننا نعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر أنواع التكنولوجيا العامة انتشارا في الوقت الراهن. وبالتالي فإني سأتكلم عن المركز الحالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات في كرواتيا. وبالإضافة إلى ذلك، سأتكلم عن أنشطة وجهود الحكومة الكرواتية الرامية إلى تحسين الحالة الراهنة. وأعتقد أن المشاكل الكرواتية مماثلة للمشاكل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-42998 (A)
0242998

التي تواجهها البلدان الأخرى، وخاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأنه ينبغي تبادل التجارب التي اكتسبتها شتى البلدان من أجل المصلحة المشتركة. وهذا أيضا سبب لإشادتي بهذا الاجتماع.

واسمحوا لي أن أقدم تقريرا موجزا عن المركز الحالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات في بلدي. إن كرواتيا بلد ينتمي إلى وسط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب شرقي أوروبا، يبلغ عدد سكانه حوالي ٤,٥ مليون نسمة. ويبلغ إجمالي ناتجه المحلي حوالي ٢٢ بليون دولار، أي أن متوسط دخل الفرد ينقص قليلا عن ٥ ٠٠٠ دولار. وتبلغ القيمة الإجمالية لسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتقدر القاعدة المركبة للحواسيب الشخصية بـ ٦٠٠ ٠٠٠ وحدة، وهي تمثل تقريبا ١٣ وحدة لكل ١٠٠ من السكان.

وتتميز بيئة المواصلات السلكية واللاسكية بوجود ١,٨ مليون خط ثابت و ١,٤ مليون خط متحرك؛ أي بمعدل ٤٠ خطا ثابتا و ٦٠ خطا متحركا لكل ١٠٠ من السكان. ويقدر عدد الوحدات المتصلة بالانترنت بحوالي ٣٢٥ ٠٠٠ وحدة. والعدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص- ويقول البعض بل ٦٠٠ ٠٠٠ شخص - وبالتالي يتاح دخول الإنترنت لنسبة ١٣ أو ١٤ في المائة من السكان. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الاستعمال النهائي بين الأعمال التجارية والمستهلكين وبين الأعمال التجارية على حد سواء، فإن قيمة التجارية الإلكترونية تبلغ بليون دولار سنويا.

ومجال تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الكرواتي مخصخص تماما. وتوجد عدة شركات كبيرة وعدد صغير من الشركات المتوسطة الحجم والصغيرة وهي تعمل بصورة ناجحة نسبيا. وسوق الاتصالات السلكية واللاسلكية متحرر جزئيا، أي هناك مشغِّل واحد للخط الثابت ومشغِّلان للخط المتحرك. والمستوى التكنولوجي للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومستوى الخبرة المهنية مستويان مرضيان، وأقول أفضل مما في بعض البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وهناك عدة مقدمين لخدمات الإنترنت، ولكنهم جميعا يعتمدون على نفس مشغِّل الخط الثابت للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تحقق أفضل انتشار وأحدث مستوى للخدمة في المجتمع الأكاديمي، حيث يوجد تقليد عمره ١٠ سنوات في استخدام الإنترنت.

أما نظم المعلومات الخاصة بالحكومة والقطاع العام فمنغلقة بصفة أساسية في قطاعاتها، مع قليل من القدرة على العمل والمشاركة في البيانات، وتفتقر إلى رابط مشترك موحد. ومواقع الحكومة والمؤسسات العامة على الإنترنت منتشرة، ولكن التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية لا تزالان في المراحل الأولية.

وأتكلم الآن عن الجهود التي بذلتها الحكومة الكرواتية في السنتين الأخيرتين لتحسين الحالة.

في بداية هذه السنة، اعتمدت الحكومة استراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تسمى ''إدخال كرواتيا في القرن الحادي والعشرين''. ووافق البرلمان الكرواتي على الاستراتيجية، المتوافقة تماما مع خطة عمل أوروبا الإلكترونية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وبالطبع إن تلك الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار ظروفنا المحلية. وتقدم للحكومة ١٧ توصية، وهي بدورها يجري إدماجها في أنشطة لها جهات فاعلة معروفة ومواعيد نهائية معروفة كذلك.

وفي عام ٢٠٠٠ أنشأت الحكومة الكرواتية مكتب تنمية البنية الأساسية للإنترنت. وهذا المكتب الصغير يقوم، تحت التوجيه المباشر لنائب رئيس الوزراء، بتنسيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تؤديها مختلف الوزارات والمؤسسات الخاصة المؤجرة. وظل المكتب حتى الآن مشغولا بصفة رئيسية بالهياكل الأساسية للمعلومات الخاصة بالهيئات الحكومية. وسيؤدي في المستقبل دورا قياديا في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدت مؤخرا.

وفي نهاية عام ٢٠٠١، قدمت وزارة العلم والتكنولوجيا مقترحات مشاريع لبناء شبكة خاصة تربط فيما بين جميع الهيئات الحكومية، بما في ذلك البرلمان ومكتب الرئيس. ومن شأن الشبكة المقترحة أن تسارع بالأداء الداخلي للهياكل الحكومية ومن شأنها أن توفر للجمهور مدخلا حكوميا عاما للإنترنت. والشبكة الآن قيد الإنشاء. وهناك جزء منفذ من الشبكة بالفعل يعمل على نقل الجلسات الإلكترونية الحكومية، حيث تعد كل المواد في شكل إلكتروني ويستخدم الوزراء شاشات حواسيبهم بدلا من الوثائق النموذجية.

وفي بداية هذه السنة، اعتمد البرلمان الكرواتي قانونا للتوقيع الإلكتروني، يتوافق تماما مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. وهذا القانون سيساعد على تدفق المعلومات إلكترونيا بين الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة، وسيحفز التجارة الإلكترونية عموما. وتوجد قوانين أخرى للاتحاد الأوروبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شكل مشاريع مقترحات؛ فهناك مثلا قانون لحماية البيانات ونسخة جديدة من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبغية حفز نمو الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والأكاديميات التجارية، أطلقت وزارة العلم والتكنولوجيا مؤخرا برنامجا للتنمية التكنولوجية يسمى "HITRA" . وتقوم وزارة المالية، بتمويل المشاريع الإنمائية المبشرة بالخير والخطط الإنتاجية الابتكارية بميزانية سنوية تبلغ حوالي ١٠ ملايين دولار.

ويمكن أن تتكلم أيضا عن بعض الأشياء الهامة عن الشبكة الكرواتية للأكاديميات والبحوث، التي أصبحت جزءا مندمجا تماما في مشروع فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة للاتحاد الأوروبي. ويوجد في زغرب مركز للربط الإلكتروني تابع لفرقة العمل، ويمكن أن يعمل على ربط الشبكات الأكاديمية للبلدان المجاورة الأخرى بفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية.

والمؤسسات الأكاديمية الكرواتية مرتبطة الآن بنظائرها الأوروبية بأداة ربط تنقل ٦٢٢ ميغابيت في الثانية، مما يمكن من مختلف أشكال التعاون العلمي الدولي، بما في ذلك التعليم عن بعد وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو. وفي العام الماضي تم ربط جميع مدارس كرواتيا الابتدائية والثانوية بالإنترنت من خلال قنوات (ISDN) نتيجة للتعاون بين وزارة التربية وشبكة اتصالات كرواتيا.

وأخيرا، أود أن أذكر أن أكاديمية كرواتيا للعلوم والآداب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بدأت بتطبيق برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع مستويات وأوجه العملية التربوية في جمهورية كرواتيا.

وأنهي بياني الآن بالاستنتاجات التالية:

بالنسبة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كرواتيا لديها امتيازات معينة مقارنة بدول أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فهي على سبيل المثال تملك شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة تقنيا.

وفي غضون العامين الماضيين وبعد فترة جمود، تحاول كرواتيا جاهدة اللحاق بركب البلدان المجاورة. وبالاعتماد

على ميزاتنا الخاصة، نجحنا الآن في الوصول إلى معدلات مؤشرات أوروبا الوسطى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونأمل أن يؤدي بلدنا دورا قياديا على الأقل في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

ونخطط خلال الفترة القادمة أن نحقق إنجازات رئيسية في مجالات الحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية والشبكات الأكاديمية التعليمية وتحرير سوق الاتصالات.

ولقد دلت التجارب الأخيرة على الأقل في بلادي أن القطاع الخاص وقوى السوق ما برحا غير قويين تماما لترويج جميع الفرص الرقمية. ولذلك، فإن تدخل الحكومة والقطاع العام لا يزال مهما ومرغوبا فيه. وبالتأكيد فإن الحكومة تشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص ونأمل أن يؤتي هذا التعاون أفضل ثماره.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): تقف الإنسانية اليوم على تقاطع طرق لا مثيل له. فخلال العقد الماضي أتاحت تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة عدة فرص للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. والآن يُقاس ثراء وفقر الشعوب والأمم بمقدرتها على تطبيق التقنيات الجديدة والإفادة منها. وبفضل الثورة الرقمية فإن المعرفة والمعلومات هما الآن المصدر الرئيسي للثروة والتنمية. وفي العالم المعولم الذي نعيشه اليوم يعتمد النجاح على مقدرتنا على التأقلم مع الظروف والفرص التي تقدمها التقنيات الجديدة.

ومع ذلك فإن بروز هذه التقنيات الجديدة أسفر عن نسب متفاوتة في النمو. فالنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو قد تسارع في الوقت الذي تخلفت فيه معظم الدول النامية عن الركب. وفي الوقت نفسه وفي كل بلد من بلداننا تتمتع الطبقة الغنية بالتقنيات المتطورة بينما تجد الطبقة الفقيرة نفسها عاجزة عن الوصول إليها. والسرعة والزخم اللذان يتولدان عن التقنيات الجديدة يضاعفان التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، ونزعتها إلى السيطرة توسع الثغرة الرقمية. ولهذا فمما يثلج صدرنا أن نرى الجمعية العامة تدرس الآن سبل تضييق الثغرة وكيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع بلداننا.

إن الثورة الرقمية توفر لنا فرصا جديدة للنمو في الدول النامية. وتسمح لنا التقنيات الجديدة بأن نتنافس في الأسواق العالمية فتزيد من إنتاجيتنا في الوقت الذي نستفيد فيه من حجم الوفورات ونزيد من قدرتنا التنافسية.

وفضلا عن ذلك، إذا استفدنا من هذه الفرص بحكمة، فإن باستطاعتنا أن نغلق الفجوة الرقمية داخل كل من بلداننا وبذلك نبني مجتمعات أكثر عدالة. ولكن ليس هذا عملا سهلا. فلكي نجني أكبر فائدة ممكنة من الثورة الرقمية يتوجب علينا نحن الدول النامية أن نستجيب بحزم وإرادة للتحديات التي تنجم عنها. والمطلوب ممارسة قيادة سياسية قوية لوضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية متماسكة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون فعالة وبمعنى آخر ينبغي أن تستخدم التقنيات الجديدة المبنية على أفضل المعايير التقنية الموجودة. ولكن يجب أيضا أن تكون عادلة؛ ويجب أن تضفي الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعلومات، وينبغي أن تعزز تنمية رأس المال البشري. وأخيرا، إن استراتيجية كهذه ينبغي أن تكون سياسة مستمرة وحازمة ومنتجة للدولة تترك في جميع جوانبها آثارا على تنمية بلداننا في المستقبل.

ولا بد للدول النامية من ضمان وصول التقنيات الجديدة والثراء الهائل الوافر من المعلومات لجميع سكانها. ويجب أن نبني البنية التحتية الضرورية لاستخدام التكنولوجيا والمعارف الجديدة. ويجب أن نعتمد أنظمة ومعايير تعزز

الاستثمار في هذه التقنيات الجديدة. ويجب أن نُبدع في تطوير تقنيات متطورة وأن ننسق جهود القطاعين الخاص والعام.

وإنه لمن الحيوي أن نستثمر مواردنا البشرية بانتظام وحماس وأن نخصص أكبر قدر ممكن من الموارد للتعليم. ويجب أن نعزز مستوى المعرفة والطاقة المبدعة لشعوبنا لأنها ثروتنا الأساسية وأفضل الأدوات لنقلنا إلى عالم اليوم المعولم.

إن بلادي كوستاريكا تطبق بالفعل هذا النوع من الاستراتيجية. ونحن ملتزمون بضمان وصول الإنترنت إلى جميع مواطني كوستاريكا، بمن فيهم الناس في المناطق الريفية. ولقد صممنا مشروعا لتأسيس شبكة إنترنت متطورة نأمل من خلالها أن نكون واحدة من أولى الدول المربوطة بالإنترنت تماما. ونود أن نطور نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية من خلال إدماج خدمات الصوت والبيانات وخدمات الفيديو.

وإننا نستثمر في بنية تحتية ذات طاقة عالية واتصالات واسعة سوف تتساوق مع البرامج الموجودة أصلا ويمكنها أيضا أن تتكيف مع التقنيات المستقبلية. ونحن بصدد ربط البلد بكوابل ذات طاقة عالية عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهندي في الوقت الذي نوسع فيه شبكة الألياف البصرية الوطنية. وهدفنا القصير المدى أن نتوصل إلى توصيلات (DSL) بمعدل ٢,٥ لكل مائة شخص. وقد أنشأنا أيضا شبكة أبحاث وطنية متطورة تسمى إنترنت ٢ للتعليم الجامعي والأبحاث.

إن بلادي تعزز الاستثمار في التقنية العالية وترحب به. وبفضل استقرارنا السياسي والاقتصادي ومستوى التعليم العالي لمواطنينا وحقيقة أن لدينا مهنيين ذوي اختصاصات تقنية عالية استطعنا أن نجتذب شركات أجنبية هامة. وفي الوقت نفسه نعزز إيجاد وإنتاج تقنية متطورة محليا، وأخذ ذلك يؤتي ثماره بالفعل. وبالفعل، فإن التكنولوجيا المتقدمة هي منتجنا الرئيسي للتصدير وأنشط قطاع في اقتصادنا.

إن كوستاريكا تسعى إلى توسيع نطاق فوائد التكنولوجيات الجديدة ليشمل كل السكان. وفي مجال الصحة، نعزز الآن التشخيص عن بُعد، وتبادل التصوير الطبي العالي الدقة، والتدريب عن بُعد، ومشروعات التعاون مع المراكز الطبية المتقدمة. ونحن ننشر التعلم والتعليم عن بُعد، وكذلك استخدام المكتبات الإلكترونية. وقد وفرنا وصولا شاملا للبريد الإلكتروني، مخصصين لكل مواطن كوستاريكي حسابا في البريد الإلكتروني. والمؤسسات العامة وفرت كل المعلومات ذات الصلة على شبكة الإنترنت، محسنة بالتالي نوعية الخدمات العامة.

والطريقة الوحيدة لسد الفجوة الرقمية هي تبني التكنولوجيا المتقدمة بحماس. فلا يسعنا أن نُترك متخلفين؛ ولا يمكننا أن نترك الفرص التي توفرها تمر بدون أن ننتهزها. ويجب علينا أن نعلم شعبنا حتى يمكنه أن يستعمل ويستفيد بحكمة من إمكانيات التقدم المتاحة. ويجب أن نستثمر في البنية التحتية الأساسية حتى تصبح جزءا من المجتمع الرقمي الجديد. وهذا يتطلب بدون شك التزاما سياسيا قويا. وهذا الخيار خيارنا.

السيد هتو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أولا، يود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة، السيد هان سونغ - سو، على مبادرته إلى عقد هذا الاجتماع الهام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. فالاجتماع لا ينعقد في الوقت المناسب فحسب، وإنما هو ملائم أيضا للجمعية لتأخذ زمام المبادرة في سد الفجوة الرقمية. وهذه الفجوة الجديدة لم يترتب عليها تهميش الشعوب في البلدان النامية فحسب، وإنما جعلتها أيضا تشعر بالإحباط لجعلها محرومة من منافع مجتمع المعلومات العالمي والاقتصاد القائم على المعرفة. ووفد بلدي يعتقد حقا أن هذا الاجتماع سيساعدنا على معالجة مسألة الفجوة الرقمية وسيولد الإرادة السياسية الضرورية لمواصلة بحث هذه المسألة بشكل فعال.

ووفد بلدي يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به في هذا الاجتماع ممثل فنزويلا، الذي يتولى حاليا رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن ''المعلومات'' و ''المعرفة'' هما لفظتان هامتان اليوم لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر في أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن المعلومات والمعرفة ليستا منتشرتين بالتساوي أو على أساس تلقائي. فأوجه التقدم في الحاسوب، وشبكة الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات تمكن الشعوب في أنحاء العالم من التفاعل كل مع الآخر مما يجعل العالم قرية عالمية. ومع ذلك، هناك أكثر من ٤ بلايين نسمة حول العالم لا يزالون محرومين من الفرص التكنولوجية الجديدة. والناس في المناطق الحضرية قادرون على حيازة المعلومات والمعرفة التي لا يحلم بها الناس في المناطق الريفية والنائية من البلدان النامية، حيث يعيش البلايين من الناس. وهناك قلق متزايد إزاء أن الفجوة الرقمية تتسع أكثر فأكثر، بدلا من أن تضيق.

والمشكلة الرئيسية التي تواجهنا هي كيفية إتاحة المعلومات والمعرفة للمجتمعات المحرومة. وفي هذا الشأن، شعر وفد بلدي بالتشجيع لمبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، مثل فرقة عمل الفرصة الرقمية، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأنشطة التي تقوم بها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال المعلومات والاتصالات وما إلى ذلك.

ومع ذلك، نحن نرى أن هذه المبادرات وحدها لن تكون كافية لحل المشكلة. ونحن نتشاطر الرأي بأن الأمر يتطلب القيام بإجراءات متضافرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتناول المسائل المتعلقة بعدم توفر البنية الأساسية، والقدرة على الاتصال، والمحتوى المحلي، وبناء واستثمار القدرات لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا السياق، ننضم إلى وفود كثيرة أخرى في الترحيب بمبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في تونس. ووفد بلدي يود أن يثني بوجه خاص، على عمل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تلك التكنولوجيات من أجل تطبيقات التنمية، ووضع الأنماط لتعزيز قدرة البلدان النامية الخاصة بتلك التكنولوجيات، ومساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وسياسات لتلك التكنولوجيات وإقامة شراكات استراتيجية بين منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص للصناعات والعناصر الفاعلة الدولية الأخرى.

ومن الضروري أيضا اتخاذ مبادرات وطنية مناسبة لتكملة الجهود الإقليمية والدولية. وفي ميانمار، فإن تطوير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزالان في مرحلة الحداثة. والحكومة. إذ تدرك أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تحقق التقدم لعملية التنمية الاقتصادية بوثبات كبيرة، توفر التوجيه، والتشجيع، والدعم، والمساعدة الضرورية لتنمية تلك التكنولوجيات في ميانمار. وقد أنشأت الحكومة اتحاد ميانمار للحاسوب، الذي أعد خطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات في ميانمار، وأيضا مجلس تنمية تكنولوجيا الحاسوب في ميانمار لنشر الوعي بتلك التكنولوجيات وتعزيز تطبيق التكنولوجيا.

وعلى المستوى الإقليمي، تشارك ميانمار، باعتبارها عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في الإطار الإلكتروني للرابطة الذي اعتمده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ زعماء بلدان الرابطة في مؤتمر القمة غير الرسمي الرابع. وتمشيا مع ذلك الإطار، أنشأت الحكومة فرقة عمل ميانمار الوطنية الإلكترونية، التي تتفرع منها ست لجان. وتحت توجيه تلك الفرقة تبذل جهود لتنمية التجارة الإلكترونية، والحكم الإلكتروني، والتعليم الإلكتروني،

وإعداد القوانين المتعلقة بالحاسوب وتحسين البنية الأساسية لتلك التكنولوجيات في ميانمار.

وفي عام ٢٠٠١، نفذت مبادرة للقطاع الخاص، هي منشأة ميانمار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع ٣٠ شركة خاصة محلية. وهذه المنشأة، المجهزة ببنية أساسية لتلك التكنولوجيات، الهدف منها المنافسة في سوق تكنولوجيا المعلومات الدولية. وأنشئت شركة اسمها ''باغان سيبرتيك آي دي سي آند تليبورت'' أيضا في عام ٢٠٠٠ لتوفير خدمات الاتصالات الحديثة إلى شركات تكنولوجيا المعلومات الأجنبية، وأيضا وصلات السواتل لإنشاء شبكة تغطي البلد كله.

وتشجع وزارة التعليم في ميانمار، بمساهمة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، المدارس على إنشاء قاعات للتدريس متعددة الوسائط التعليمية كأدوات تعلم وتعليم فعالة. وهناك حوالي ٥٠٠ مدرسة في أنحاء البلاد تتضمن الآن قاعات تدريس متعددة الوسائط التعليمية، بما في ذلك مختبرات حاسوبية. وفي عام ٢٠٠١، تعزز التعلم عن بُعد لطلبة الجامعة في ميانمار بتوفير فرص للتعلم الإلكتروني عن طريق استخدام أنظمة لبث بيانات إلكترونية عبر السواتل. وإن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طالب سجلوا أسماءهم، بدون أن يغادروا مدنهم، في دورات توفرها لهم جامعة التعليم عن بُعد، يمكنهم الآن من أن يتعاملوا مع الأساتذة في مراكز التعلم عن بُعد في أنحاء البلاد خلال دراساتهم العليا.

وإمكانية التنمية الاقتصادية التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبيرة. ومع ذلك، فهذه الإمكانية لا تزال بحاجة إلى أن تتعزز تعزيزا كاملا لتحقيق النفع للغالبية العظمى من الناس حول العالم. وثبت أن تلك التكنولوجيات قادرة على تنمية القدرة البشرية، وإيجاد واقتسام المعرفة، وتعزيز الرعاية الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية، وتبني المشروعات وأعمال المقاولات من أجل التنمية المستدامة وتخفيف الفقر حول العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن هذه الإمكانية مستعملة تماما من أجل نفع المجتمع العالمي كله، حتى يمكننا بناء عالم أفضل للمستقبل.

السيد روبلز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتكلم في مناقشة اليوم – مع تأييدنا لبيان رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين – عارضين رأي بلدنا في الموضوع البالغ الأهمية قيد الدراسة.

لقد استمعنا مؤخرا إلى العديد من الآراء المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ليس هناك من ينكر أن فجوة رقمية هائلة تفصل البلدان المتقدمة النمو عن البلدان النامية، وأن الفوارق في الحصول على التكنولوجيا الرقمية لا تزال قائمة أيضا بين البلدان. ولكن الحقيقة أيضا أن تلك التكنولوجيات يمكنها أن تحدث أوجه تقدم كمية ونوعية، وتؤدي إلى تقدم سريع جدا يمكن أن يساعد على تخطي تلك الفجوة.

وإننا نشهد بالمثل تغيرا هاما في سياسات وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونشهد كيف أن أوجه التقدم التكنولوجية المستمرة غيرت أنماط الاقتصاد وسلوك البشر. فعلى سبيل المثال، اتخذت مبادرات لزيادة الشفافية في الإدارة العامة عن طريق التحديث التكنولوجي، ولتنظيم الإجراءات البيروقراطية عن طريق توفير الخدمات عبر الإنترنت للجمهور. وهذا لا يزال مصدر قلق للبلدان النامية، التي ترى أنها أخفقت في العصر الصناعي ولكنها كانت تأمل أن تتمكن من المشاركة في عصر المعرفة والمعلومات.

وهذا ينعكس في التطورات التي وقعت في بلدي. فبالفعل، تمت منذ بعض الوقت، خصخصة وكالة الاتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية، وجرى إصلاح

التشريع الوطني في هذا الشأن جذريا. وهكذا توفر سوقنا الآن فرصا عظيمة، لأنها لم تعد خاضعة للقواعد الحكومية وينظمها قانون بسيط وعملي للاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن لأي شركة أن توفر في إطار أفضل الخدمة لديها – والشرط الوحيد المطلوب هو أن تسجل نفسها لدى سلطات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبعض الشركات عبر الوطنية الرئيسية قامت بالفعل باستثمارات كبيرة في بلدي، وإن كانت تلك الاستثمارات تأثرت نتيجة الحالة المالية التي يجد القطاع فيها نفسه في أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الإصلاح الجسور الذي قمنا به أسفر بالفعل عن نمو متفجر في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، على النحو الذي يمكن أن يشاهد في الاستخدام الواسع الانتشار للهواتف المحمولة؛ والزيادة المركبة في عدد مستخدمي الإنترنت؛ والاستخدام المتزايد باستمرار لعلم المعلومات في سياق الأنشطة الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص الخدمات؛ والاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيات الجديدة في المراكز الحضرية، وفي بعض الحالات، في المناطق الريفية.

وهناك حقيقتان تتعلقان بتقريب الفجوة الرقمية همان الأمم المتحدة اهتماما خاصا. الحقيقة الأولى أن المجال الذي يتناوله بالدراسة يتعلق بشكل غير عادي بالتعاون الدولي. والحقيقة الثانية هي أن قدرا كبيرا من التعاون سيكون مطلوبا بين السياسة العامة والمجتمع المدني كاستراتيجية للتغلب على الفجوة الرقمية.

ومسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ينبغي النظر إليها أيضا من منظور أوسع نطاقا. فهي، من ناحية، توفر إمكانية كبيرة من أجل الإسراع بالتنمية، لكن، من ناحية أخرى، عدم توفر التنمية يجعل من المستحيل استغلالها إلى الحد الأقصى. وعلى سبيل المثال، في مجتمعات مثل مجتمعنا، لا يزال معدل الأمية مرتفعا، ومعظم الشباب يفشلون في إكمال تعليمهم الأساسي. وكثير من الناس لا يزالون بدون خدمات أساسية، وهناك تنوع كبير في اللغات الإقليمية.

وهناك أيضا حالات تجد فيها الطلاب على اطلاع أكبر بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مدرسيهم. وبالتالي، فإن المشكلة ليست قاصرة على صعوبة تعلم المهارات المطلوبة لاستخدام الإنترنت، على سبيل المثال، وإنما تمتد إلى صعوبة معرفة كيفية استخدام هذا المصدر من مصادر المعلومات.

وهناك صعوبة أخرى، هي القوة الشرائية المنخفضة لدى الناس في البلدان النامية. ونتيجة تأثرهم بالفجوة الاقتصادية يجب عليهم أن يكافحوا، يوما بعد يوم لمواجهة الاحتياجات الأساسية إذا كان لهم أن يبقوا على قيد الحياة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست لها أولوية في حياتهم اليومية. وهم لا يستطيعون شراء الأجهزة، وحتى إذا عملوا على التغلب على هذه العقبات كلها، فإنهم سيجدون أن معظم المعلومات تتاح بلغات لا يعرفونها.

ومع ذلك، هناك تطورات إيجابية. فبحد أدنى من المساعدة الفنية، تعمد الجمعيات التعاونية في مرتفعات غواتيمالا، التي لا يتوفر لدى أعضائها عادة قدر كبير، أو حتى أي قدر، من التعليم الرسمي، إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات للمساعدة على تسويق منتجاتها.

وفي الماضي، كان التعليم وسيلة هامة لتحقيق التنمية، لكنه أصبح الآن عاملا أساسيا لتضييق الفجوة الرقمية ولاستخدام تكنولوجيا المعلومات. وبالفعل، من الصعب التفكير في طريقة تضييق تلك الفجوة بدون دراسة سبل ووسائل تطوير القدرات الفردية. ومع أن الحكومات، في كثير من الحالات، قررت أن الخدمات السلكية

واللاسلكية ينبغي أن يوفرها القطاع الخاص، فإن التعليم مجال يجب أن تتولى فيه الحكومة الدور الرائد مسخرة كل بناها الأساسية لتحقيق حلول شاملة، حتى يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أكبر فائدة ممكنة.

ولا ينكرن أحد أن التقدم عبر التاريخ زاد الاحتياجات التي لم نكن نعرف أنها تلزمنا. فقبل سنوات، لم يكن أحد يشعر أن الهاتف ينبغي أن يكون متاحا طوال الوقت، ونفس الشيء ينطبق على السيارات وعلى التلفاز. وينبغي ألا ننسى أبدا أن التقدم وتطوير مجتمع المعلومات يجب أن يخدما الناس، وأن المعلومات يجب ألا تستخدم للسيطرة على الناس أو لغزو خصوصياتهم.

وإننا ندرك التحدي الذي سيكون على كل البلدان أن تواجهه في المستقبل. وندرك أن عقبات كثيرة سيتحتم التغلب عليها، الأمر الذي لن يكون سهلا. وهناك أيضا مخاطر عديدة، لكننا نعرف كذلك أن هذه فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، التي تساعدنا على القضاء على الفقر. فبين أيدينا الأداة التي، إذا استخدمت استخداما مناسبا، يمكن أن تساعدنا على تحسين نوعية حياة مواطنينا. وقبل كل شيء، القرارات والإجراءات التي نتخذها ستؤدي بنا إلى النجاح أو الفشل في المسيرة التي نقوم بها نحو مجتمع المعلومات.

وأخيرا، نرحب ترحيبا حارا بالأهمية التي تولى لهذا الموضوع على جدول أعمال الأمم المتحدة. ونعتقد أن الجهود الجاري بذلها ينبغي أن تستمر – وهي الجهود التي ستتوج بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ونحن نناشد الجمعية العامة أن تبقي هذا البند على جدول أعمالها حتى تنهض بالتعاون والتنمية الدوليين.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على آخر فوز لبلدكم في كاس العالم. وهذا يبين فحسب كيف أن عولمة الاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن أن تسد الفجوة الرقمية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة اليوم لأصف بعض الخطوات العملية التي لا تزال استراليا تستخدمها في المساعدة على تضييق هذه الفجوة الرقمية.

لقد تغير العالم بشكل دائم نتيجة لثورة المعلومات، وستظل وتيرة التغير تتسارع. ومن الواضح أن هذه الدائرة توفر فرصا إنمائية هائلة. كما أن خفض تكلفة الإنتاج والتوزيع والمعاملات يوفر فرصا لم يسبق لها مثيل للشركات من كافة الأحجام بغية تحسين الكفاءة والتنافس بفعالية أكبر والاتجار عبر الحدود. ومن شأن الأشكال الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات أن تضمن اتصال العولمة بكافة أركان العالم. لذا، فإن فكرة السوق المحلية المحضة في طريقها إلى أن تصبح فكرة بالية.

لكن الواضح أيضا، أن هناك خطرا من أن تتخطى منافع هذه التكنولوجيات الجديدة الكثير من البلدان النامية. ومع تزايد الفرص للتنافس عالميا تأتي الحاجة إلى أن تكون القدرة التنافسية عالمية، في الوقت الذي تتزايد فيه مطالبة الشركات في كافة البلدان بأن تكون عالمية من حيث الاتصالات، والموارد وقدرات البيع.

والبلدان النامية لديها إمكانية كبيرة للتنافس الناجح في السوق العالمية الجديدة، وإن كانت تخاطر بتجاوزها ما لم تبادر إلى اعتناق ثورة المعلومات والاتصالات فورا وبنشاط. وما نحتاج إليه هو قدرة أكبر حتى يتسنى لهذه البلدان أن تستفيد من الفرص.

إن شبكة الإنترنت تهيئ فرصا جديدة لتطوير الصلات بين البشر وبين العالم المتقدم النمو والعالم النامي. ولكن، بغية سد الفجوة الرقمية، لا بد من تسخير التكنولوجيا الجديدة وتطويعها لتلبية احتياجات البلدان النامية في سعيها للقضاء على الفقر. وهذا تكرار لما استمعنا إليه كثيرا في المناقشة خلال اليومين الأخيرين، بما في ذلك بيانات مجموعة الـ ٧٧ وكثير غيرها.

وما أود التركيز عليه، كما ذكرت سلفا، هو بعض السبل العملية التي تحاول استراليا من خلالها أن تفعل شيئا للمساعدة في حل هذه المشكلة. فقد شرعت استراليا والبنك الدولي مؤخرا في تنفيذ برنامج دولي كبير وجديد وطموح، أطلقنا عليه اسم خطة كولومبو على شبكة الإنترنت . وتتصدى هذه المبادرة المشتركة لأسباب الفقر من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتركز على تحسين التعليم الأساسي والحصول على المعرفة في البلدان النامية عن طريق التعليم من بعد، ودعم عملية وضع السياسات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنها توفر نهجا جديدا لمعاهد التعليم ومؤسسات الأبحاث وشركات التكنولوجيا لتتشاطر خبراتها ومهاراتها مع شركائنا في البلدان النامية.

والحصول على المعلومات الإنمائية والفرص التدريبية للمعلمين ومدراء العملية التعليمية وتنمية مهارات أولئك الذين يقومون برسم وتنفيذ السياسة العامة، غالبا ما يكون محدودا في الكثير من البلدان النامية. وبينما أحرز الكثير من التقدم فيما يتصل بالحصول على التعليم ومنجزاته، لا تزال الضغوط على أنظمة التعليم في البلدان النامية شديدة، خاصة على مستوى التعليم الأساسي. ومن الأهمية بمكان زيادة نسبة التحاق الأولاد بالمدارس، ولكن ذلك لا يكفي. فنوعية التعليم مهمة للغاية أيضا. ونمطيا، تواجه أشد البلدان فقرا قيودا كبيرة في مستوى تأهيل المدرسين، والموارد المتاحة لهم ومدى ملاءمة المواد التعليمية التي يمكنهم استعمالها.

وعلى مستوى التعليم ما بعد الثانوي، يتزايد الطلب كذلك على التحصيل، بما في ذلك التدريب الدولي، كما أن توفير التدريب الدولي والمحلي ذاته يمكن تيسيره وبتكلفة أقل كثيرا من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذا، فثمة حاجة ملحة أيضا إلى تقديم الدعم لتحسين التعليم على المستوى الجامعي. وهناك مستوى ملحوظ للطلب على المناهج الدراسية القصيرة المتخصصة التي تعد خصيصا في كثير من المجالات في مؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتشمل هذه المجالات القانون وتشغيل المرافق العامة، والمحاسبة، والإدارة، والمالية والعلاقات الإنسانية. وثمة قيود كبيرة أمام التنمية في غياب القدرات في جميع هذه المجالات. وهذا ما تعالجه خطة كولومبو.

ويعد التعليم والتدريب من بعد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المكونات الأساسية لهذه الخطة. وفي بعض الحالات، يمكن توفير بعض الدورات عن طريق مراكز التعليم من بعد، على سبيل المثال، باستخدام وسائط عقد المؤتمرات بالفيديو أو الحواسيب أو شبكة الإنترنت، وفي حالات أخرى، يتم توفير تلك الدورات للدارسين الكائنين في مناطق فقيرة لا يوجد فيها سوى تسهيلات اتصال محدودة للغاية، إن وجدت. والتحدي المترتب على الخطة يتمثل في إيجاد أنماط إيصال مناسبة لمختلف متطلبات البلد والمشاريع. وفي إطار التركيز القائم لبرنامج الحكومة الأسترالية للتعاون الإنمائي على التخفيف من حدة الفقر، من الطبيعي أن نحاول الآن إيجاد نُهُج وإبداعات جديدة بغية ضمان تخطي برنامجنا القيود التقليدية.

واسمحوا لي أن أضرب لكم بعض الأمثلة الملموسة عما تعنيه خطة كولومبو منذ شرع في تنفيذها عام ٢٠٠١. إن هذه الخطة تُعنَى بتحسين التعليم الأساسي في عدد من البلدان النامية – مثال ذلك فيجي وبابوا غينيا الجديدة في منطقة المحيط الهادئ – من خلال تحديث مهارات مدرسي التعليم الأساسي عن طريق التعليم من بعد وتحسين قدرة الحكومة في هذا المجال. وهي ترمي إلى إنشاء شبكة شاملة للتعليم من بعد في الصين وتقييم الفرص لإقامة مراكز مماثلة في بلدان نامية أخرى.

وتعني هذه الخطة برنامجا لتقديم ٢٠٠ منحة دراسية عن طريق الإنترنت في العام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يستفيد

منها عدد كبير من البلدان. كما مكنت استراليا من الانضمام كعضو مؤسس إلى مؤسسة غيتواي للتنمية، التي نعتقد أنها ينبغي أن تصبح وسيلة أساسية للتبادل الإلكتروني للمعلومات بشأن قضايا التنمية. وندرس إمكانية إنشاء مؤسسة غيتواي استرالية للتنمية لتوفير المعرفة التنموية التي لدينا بشكل أيسر. وقد طورت استراليا وقدمت بالفعل مشاريع لتحسين قدرة الجامعة الأفريقية على الإنترنت، حتى يمكنها أن تقدم دورات دراسية هامة تعالج احتياجات التنمية في أفريقيا.

وتستخدم خطة كولومبو شبكة الإنترنت لتوفير التعليم للناس في العديد من البلدان النامية. وستجلب منافع حقيقية للأطفال ومجموعات الناس في المجتمعات المحلية في البلدان النامية. وقد التزمت استراليا بتقديم ٢٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم هذه الخطة، كما قدم البنك الدولي التزاما ماليا كبيرا لصالح الخطة. ونأمل أن يكون هذا المثال على شراكة المانحين حافزا لمزيد من التمويل من جانب بلدان أخرى.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويبلغ ذروته في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأن الحكومة الأسترالية تعتبر هذا المؤتمر محفلا هاما للنظر في مواضيع التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وتطبيق قواعد الملكية الفكرية، وتوحيد نمط الأمن الإلكتروني وضمان التدفق الحر للمعلومات. والتكنولوجيات الجديدة التي أنشأت مجتمع المعلومات الجديد لا يقتصر تأثيرها على الطريقة التي ندير بها الأعمال، وإنما على كيفية تواصلنا مع أناس من لغات وثقافات مختلفة. غير أن نمو شبكة الإنترنت يثير التساؤلات بشأن التوازن بين تدفق المعلومات غير المنظم بالكامل والقيود على تدفق المعلومات لصالح أهداف مجتمعية. وهذا المجتمع الجديد يحمل في طياته مخاطر مثل إرهاق هيكل المعلومات الضرائب وتعريض الأطفال، على سبيل المثال، لمحتويات ضارة.

ولكي يتحقق التوافق مع مجتمع المعلومات، ينبغي لنا، كمجتمع عالمي، أن ننظر بعناية في كيفية تعظيم منافعه، بما في ذلك من خلال إزالة عوائق التجارة وتشجيع الأنظمة المتوازنة لحق النشر والتأليف الأمر الذي يشجع الإبداع والاستثمار والابتكار، ويخفف من أثر أي سلبيات. ونحن نرى أن مؤتمر القمة العالمي سيكون خطوة إيجابية على الطريق إلى التفاهم في هذا المضمار.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتقدم اليوم بسرعة تتجاوز الخيال. وقد أسهم هذا التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق إنجازات كبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات، كما أحدث تغييرا هائلا في حياة البشر. وفي نفس الوقت، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تتسبب في زيادة تهميش البلدان النامية، مما يؤدي إلى ما نسميه بالفجوة الرقمية، التي لا يمكن أن نغض الطرف عنها.

ويأمل وفد بلدي أن يسهم هذا الاجتماع المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية – وهو أحد الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام دولي – إسهاما كبيرا في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة المقبل بشأن مجتمع المعلومات. وفيما يخص هذه الفرصة، يرحب وفد بلدي أيضا بالقرار ١٨٣/٥٦ والقرارات والمقررات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر المؤسسات والأجهزة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة فيما يخص مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في عامي ٢٠٠٣

و ٢٠٠٥. وبالمثل، يقدِّر وفد بلدي الدور الرائد الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في الإعداد لمؤتمر القمة.

ويرى وفد بلدي أن تلك التكنولوجيات ينبغي ألا يترتب عليها المزيد من التهميش للبلدان، ولكن ينبغي أن تفيد الجميع وأن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الدولية المنصوص عليها، في جملة أمور، في إعلان مؤتمر قمة الألفية.

وينبغي لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ألا يقيِّم اتجاهات التنمية للبلدان وتبادل الخبرات في مجال المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما عليه أيضا أن يركِّز على الاشتراك الكامل لكل البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في مجال تلك التكنولوجيات، وعلى مساعدتها في إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي كبير عن طريق الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مزايا تلك التكنولوجيات.

وحتى تكون تلك التكنولوجيات أداة حقيقية للتنمية، من الضروري رفع مستوى وعي مجتمع المعلومات، وضمان بيئة مؤاتية تمكِّن من التطبيق الكامل لتلك التكنولوجيات القائمة على بنية أساسية قوية. واليوم، زاد الاهتمام بتلك التكنولوجيات، إلى حد كبير، ليس في البلدان المتقدمة النمو فحسب، وإنما في البلدان النامية أيضا. ومع ذلك، فإن البلدان النامية واجهت تحديا في جهودها لبناء قدراتها وفي استعمال تلك التكنولوجيات بشكل مكثَّف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بسبب المشاكل التي ترجع إلى نقص التمويل، والتكنولوجيا والمعدات اللازمة.

لذلك، فإن الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بحاجة إلى تعزيز، مع إعطاء أولوية لتحسين قدرة البلدان النامية في مجال تلك التكنولوجيات.

ولبلوغ تلك الغاية، سيتعيَّن على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تحسِّن باستمرار هيكل التعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتفق وسرعة أوجه التقدم في تلك التكنولوجيات في أرجاء العالم وفي ضوء حقائق اليوم. والموارد المالية مثل الصندوق الاستئماني لتلك التكنولوجيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن تشجع وأن يزداد تعزيزها، مع إعطاء الأولوية للبلدان النامية في تخصيص الأموال. وينبغي توسيع نطاق التعاون المنصف، بما في ذلك النشر الكامل لتلك التكنولوجيات ونقل معداتها. وهناك عدد كبير من الأجهزة والهيئات ذات الصلة بتلك التكنولوجيات في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنها تبدو غير متوائمة بشكل كاف مع حقائق تكنولوجيا معلومات عالم اليوم، ونقل التكنولوجيات المتقدمة من هذا النوع إلى البلدان النامية سيواجه عقبات مختلفة. وما لم يقض على تلك العقبات، فقد تحتكر بعض البلدان تلك التكنولوجيات، بحيث لا تكون وسيلة تنمية حقيقية للجميع. وتدريب الموارد البشرية على مستوى الخبراء، وتعزيز التبادلات الدولية والتعاون هامان في مجال تلك التكنولوجيات من أجل التنمية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتدريب خبراء تلك التكنولوجيات في البلدان النامية ولتشجيع الحلقات الدراسية، وحلقات العمل وبرامج التدريب على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ظل القيادة الحكيمة للزعيم العظيم الجنرال كيم جونغ إل، الذي تنبأ بأن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر صناعة المعلومات، تبذل جهود جبارة لتنمية تلك التكنولوجيات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر أن تطوير تلك التكنولوجيات من أهم مجالات وهي، انطلاقا من خطة معدة بشكل ملائم لتنمية تلك التكنولوجيات، تسعى إلى زيادة الاستثمار في هذه التكنولوجيات وإدخالها بشكل تام في كل مجالات الاقتصاد الوطني.

وقد اتخذت الحكومة تدابير لتوسيع واستحداث البنى التحتية للمعلومات والاتصالات في كل منطقة من مناطق البلاد، وفلقا للتطور السريع للتكنولوجيا؛ ولزيادة أو تعزيز مراكز بحوث تلك التكنولوجيات وهيئات التدريس في مختلف المؤسسات التعليمية والأكاديمية؛ ولتعزيز تعليم الطلبة النابغين في التقنيات المتصلة بالحاسوب ولتخريج أعداد من الخبراء الفنيين تمشيا مع تطور تلك التكنولوجيات، مما يسترعي بالتالي اهتمام الأمة كلها.

وحكومة بلدي، حتى تصبح على معرفة بالاتجاهات الدولية في تلك التكنولوجيات، وحتى تعزز التبادلات مع البلدان الأخرى في هذا المجال، نظمت حلقات دراسية ومعارض علمية مختلفة معنية بتلك التكنولوجيات، وستستضيف محفلا ومعرضا دوليين بشأن التكنولوجيات المعاصرة في بيونغ يانغ بتاريخ ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ويأمل وفد بلدي أن تحقق الدورة التحضيرية المقرر عقدها في جنيف في تموز/يوليه بداية طيبة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وأن تتحقق نتائج مرضية شاملة في العملية التحضيرية للمؤتمر ووفد بلدي سيشارك مشاركة تامة في العملية التحضيرية وسيسعى إلى ضمان أن يعطي مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات زخما حقيقيا للتنمية في القرن الحادي والعشرين.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على مبادرة الجمعية الحكيمة التي جاءت في وقتها المناسب للتفكر بشكل جماعي في المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ ويشرفني أن أشارك فيها اليوم.

إن الاجتماع الحالي، إذ يجيء بعد مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المواضيعية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٠ وإنشائه مؤخرا فرقة عمل معنية بالموضوع، سيقطع شوطا طويلا لتقريب تلك التكنولوجيات إلى البلايين من الناس الذين لا تزال بعيدة عن متناولهم. ووفد بلدي يشعر بالتشجيع تجاه ما تولّد من حماس، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، استجابة للقرار ١٨٣/٥٦. ومن الأمور الحاسمة أن تؤدي الأمم المتحدة دورا نشطا في وضع السُبُل والوسائل العالمية لضمان أن تساعد الثورة الرقمية أيضا في التغلب على الفجوة الرقمية.

وأمس، استمعت الجمعية إلى الصوت الجماعي للبلدان النامية. ونيبال تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧.

إن إمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق الثروة وتهيئة فرص العمل، وعلى النهوض بالصحة والتعليم والقضاء على الفقر يجعل منها واحدة من أكثر الأدوات فائدة لتحقيق أهداف تنمية الألفية. والسؤال الآن هو كيف نوجِّه قوة التكنولوجيا التي لم يسبق لها مثيل نحو تيسير التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للبشرية.

ولقد لمست بالفعل موجة العولمة، مع ثورة تلك التكنولوجيا كمحرك لها، كل جانب من جوانب الحياة الحديثة. ومع ذلك، فإن الملايين من البشر لم يسمعوا حتى الآن إشارة الهاتف الصوتية. ومن الواضح أن أثر تلك التكنولوجيات في الوقت الحاضر، في أفضل ما يكون، أثر مختلط. فمن ناحية، التفوق في الإبداع أثرى إلى حد كبير حصيلة المعرفة والوسيلة لإحداث تغيير للجميع. ومن ناحية أخرى، أدى إلى زيادة اتساع الفجوة الرقمية الرهيبة فعلا بين الأغنياء والفقراء، وبين المدن والقرى، وبين الرجال

والنساء، وقبل كل شيء بين الأمم. وإجراء تبادل مفتوح للآراء والالتزامات مطلوب بشدة للمساعدة في تقوية عزمنا على مواجهة الفجوة الرقمية بأسلوب أكثر إثمارا. والمناقشة بشأن الجانب الهيكلي لمشروع عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يكون ضروريا أيضا للتصدي للأسباب الجذرية لمصاعبنا مع النظام الحالي.

إن منافع تلك التكنولوجيات تتوقف على القدرة على الوصول إليها، وهذه بعيدة المنال بالنسبة للبلدان الفقيرة. ومعظم تلك البلدان فقيرة جدا بحيث لا يمكنها بذاتها أن تقدم تلك التكنولوجيات على نطاق كامل. حتى عندما تفعل ذلك – كما حاول البعض – فإن عدم قدرتها على الاحتفاظ بالتكنولوجيا المستكملة بحيث تلاحق خطى التجديد المذهل يجعل تلك التكنولوجيا بالية في وقت قصير، مما يحدث، بدلا من ذلك، أضرارا هائلة. وخلال العملية، ترى تلك البلدان الوجه المضيء لأوجه تقدم تلك التكنولوجيات، وبمجرد أن تتعلق بها تتلقى الضربة القاسمة من طابعها السلعي. ومسألة اختيار التكنولوجيا تضيف بشكل متزايد إلى المعضلة.

وعموما، فإن نظاما عالميا وعادلا للمعلومات والاتصالات ربما يكون السبيل الوحيد لصوغ حل دائم لهذه المعضلات. ومن شأن نظام كهذا أن يفضي إلى زيادة الاستثمار في البُنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية للوفاء باحتياجات مجتمعاتها المعلوماتية المزدهرة. ولذلك يجب أن نكون على استعداد للقيام بتغيير جذري للطريقة التي نُدير فيها مهارات وثروات تقنية الاتصالات والمعلومات وطرائق توزيعها حول الكرة الأرضية اليوم.

وما هو أكثر إلحاحا، مع ذلك، أننا يجب أن نجد طرقا لمعالجة أسباب قلق البلدان الفقيرة ومساعدتها على الانضمام إلى التيار العالمي السائد. ويتوجب علينا أن نستجيب للحاجة الماسة إلى تضافر الجهود لاستخدام الفوائد التي نجنيها من أوجه التقدُّم التي حققتها تقنية الاتصالات والمعلومات للتنمية بوضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى. وتحقيقا لذلك نحتاج إلى قيام شراكة حقيقية وتعاون بين الجنوب والجنوب وتعاون إقليمي وعالمي للبناء على استراتيجية مترابطة.

وفي ذلك الصدد، ترحِّب نيبال باقتراح عقد مؤتمر القمة العالمي عن مجتمع المعلومات على مرحلتين في سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٥. وثمة دور كبير يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفريق عمل الأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق عمل مجموعة الثمانية المعني بالفرص الرقمية، وهي القوى التي برزت كقوى واعدة لتحقيق نتائج فعالة في تخفيض الفجوة الرقمية وفي إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. وإننا ندعوها وندعو جميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي لديها المقدرة على الإسهام بشكل إيجابي في هذه العملية إلى البروز وإلى المساعدة في توليد الزخم لمصلحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الجميع.

وإننا نعتقد أن مؤتمر القمة العالمي حول مجتمع المعلومات سوف يكون فعالا في تناول سلسلة مواضيع تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الفرص الرقمية، دونما إبطاء، للجميع في مجال التعاون الإقليمي والعالمي. ونعتقد أيضا أن حاجة البلدان النامية للفرص الرقمية والمعوقات التي تعترض ضمان الحصول عليها سوف تسترعيان اهتماما كافيا في مؤتمر القمة. وكما هو الحال دائما، نأمل أن يتوفر الدعم لأقل الدول نموا لتحضير نفسها لمؤتمر القمة.

وأسارع إلى القول إن القطاع الخاص ما زال القوة الدافعة خلف السرعة الهائلة لتطور تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. فدعمه ومشاركته الفعَّالان سيكونان ضروريين لضمان نجاح تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤتمر القمة نفسه. إن مشاركة القطاع الخاص والمعاهد الأكاديمية والأبحاث من البلدان النامية في مؤتمر القمة العالمي حول مجتمع المعلومات سوف تكون أساسية.

ورغم حماس نيبال الكبير لتعزيز المعرفة العلمية من أجل التنمية ولتسريع خطوات تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، بدأت بلادي رحلتها على طريق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حديثا. فأول بريد إلكتروني بدأ في سنة ١٩٩٤ تبعه إنشاء وزارة منفصلة للعلوم والتكنولوجيا سنة ١٩٩٦. وتوفير القطاع الخاص لثلاثة مراكز تتولى تقديم خدمات الإنترنت في نفس السنة فتح طريقا جديدا أمام القطاع وعمل كموطئ قدم لاندماج نيبال، ولو بشكل محدود، في المجتمع العالمي القائم على المعرفة.

وحديثا جدا ركَّزت بلادي اهتمامها على تسريع عملية التنمية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فلقد وُضعت سياسة ووضع إطار مؤسسي لتطوير القطاع. وتطبيق قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٧ والذي من خلاله تم إنشاء سلطة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد وفَّر زخما لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيبال. وبينما تتحمل شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية مسؤولية توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان، تتولى سلطة الاتصالات السلكية واللاسلكية ضمان الإشراف وتنسيق السياسة العامة على الصعيد الوطني.

وقد أنشأت الحكومة أيضا مركزا صغيرا جدا يعتمد على تكنولوجيا (V-SAT) لنشر البيانات، أعقبه توفير خدمات هواتف نقَّالة لاسلكية محلية في القطاع الخاص. والانخراط المتزايد للقطاع الخاص أسفرت عنه نوعية أفضل في الخدمة، وانخفاض رسوم الاشتراك في الإنترنت وتزايد عدد مستخدمي البريد الإلكتروني والإنترنت في نيبال. وبعد مرور عامين على توفير الخدمات المتعلقة بالإنترانت في البلاد أصبح عدد حسابات البريد الإلكتروني يزيد على ٠٠٠ ٥ حساب، وحسابات الإنترنت تزيد على ٠٠٠ ١٠ حساب. وإدراكا منَّا للفرصة الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن حكومة صاحب الجلالة في نيبال قد وضعت سياستها حول تكنولوجيا المعلومات في سنة ٢٠٠٠ وفتحت بذلك الإمكانيات للاستراتيجية الإلكترونية، والاقتصاد الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وغير ذلك من الفرص الإلكترونية.

وعلى الصعيد الوطني فإن الحكومة تعمل لتعزيز وتسهيل وتنظيم تكنولوجيا المعلومات. وقد قدَّمنا حوافز للاستثمارات الأجنبية والمحلية. وتخطط الحكومة أيضا لإنشاء طريق سريع للمعلومات لتكون على علم بالاتجاهات السريعة التغيُّر في قطاع تكنولوجيا المعلومات وبالإضافة إلى ذلك فقد تم البدء بعملية إنشاء مجمَّع لتكنولوجيا المعلومات.

وحديثا جدا أنشأت الحكومة المجلس الوطني لتنمية تكنولوجيا المعلومات يرأسه رئيس الوزراء، وبدأت لجنة لتنمية تكنولوجيا المعلومات تعمل تحت رئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا للتطبيق السريع لسياسة الحكومة. وإن إنشاء صندوق لرأس المال المغامر وتطبيق قانون الإنترنت هما قيد التنفيذ. ورغم ذلك فإن المستوى الحالي لأحد عشر مزود إنترنت يقدمون خدمة إنترنت لما يزيد عن ٠٠٠ ٤٠ مستخدم ليس مرضيا تماما عندما نقارنه بحاجات البلد وإمكاناته. وكذلك فإن القطاع الخاص يحتاج إلى مشاركات دولية لبناء وإدامة الثقة بمقدرته على تطوير بُنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي.

وتحاول البلدان النامية أن تتبع اتجاه تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، رغم أنه يتوجَّب عليها القيام بجهد أكبر وبالحصول على موارد أكثر وقدرات أكبر لمجاراة عالم المعلومات السريع التغيُّر. ولقد نجح الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق عمل الفرص الرقمية في تحديد المشاكل الأساسية في الثغرة الرقمية وفي التوصية بحلول. والدعم العالمي لسياسة تكنولوجيا المعلومات لتحسين الاتصالات، ولبناء طاقة إنسانية ولتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية والشبكات الإلكترونية هو العنصر الأساسي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

ويتعيَّن تطبيق خطة شاملة تتألف من تدريب سكان فعالين اقتصاديا وبالمقابل إنشاء نظام تعليم على الإنترنت في المدارس والكليات. ويأمل وفدي مخلصا أن يتناول هذا الاجتماع ومؤتمر القمة المقبل مواضيع أساسية بطريقة شاملة لإحراز نتائج هامة ومترابطة فيما يخص تحسين الاتصال وتعزيز القدرة الإنسانية واستخدام أكثر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية أكثر القطاعات حاجة في بلادنا ومجتمعاتنا.

وفي الختام، أود أن أركِّز على أن البلدان النامية لديها القدرة الكامنة على الإسهام في ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في التنمية. وتؤمن نيبال بأن التوجُّه الدولي الجاد فضلا عن الدعم الخارجي المخلص والمستدام سوف يكون له أكبر الأثر في إحراز تغيُّر في البلدان النامية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استخدامها في التنمية على حد سواء وإننا نعتقد أننا إذا أخذنا هذا الحدث كنقطة بداية صلبة في عملية منع توسع الفجوة، وفي ردم الفجوة الموجودة، وفي تمكين البلدان التي هي مثل بلدي من أن تحصل على بداية جيدة في العملية، فلن يمر وقت طويل قبل أن نحرز خطوات ثورية في التنمية التي عمادها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على بدئكم هذه العملية من النقاش حول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. لقد خططتم لذلك في بداية برنامج رئاستكم. ولا بد لي من القول إن نقاش الأمس واليوم حدث في الوقت المناسب، في الوقت الذي أدرك فيه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والقطاع الخاص تماما أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك أساسي للتنمية كما ذكَّرنا مجددا أمس رئيس السنغال عبد الله واد.

إن سكان المغرب – كما قد لا يعلم البعض – منفتحون جدا ويتقبلون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا فإن حكومة المغرب لكي تحفز هذه الحركة افتتحت مؤخرا مركزا للتكنولوجيا في الدار البيضاء صمم لكي يوفِّر الاتصال لجميع الشركات المبتدئة في المغرب بغية مساعدتها على الشروع في العمل والمشاركة في التنمية والمركز التكنولوجي في الدار البيضاء – إذا كان لنا أ، نصدِّق وسائط الإعلام – سوف يكون واحدا من أكثر المراكز نجاحا في أفريقيا.

ورغم أن هذه المناقشة حديثة العهد، وأنها مناقشة تكتسب أهمية متزايدة مع انتشار الإنترنت، فمن الضروري مع ذلك التذكير بأن هذه المناقشة قديمة عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا. والمناقشة مستمرة، على الرغم من أنه لم تتحقق حتى الآن نتائج ملموسة في هذا المجال. ولذا يتعيَّن علينا في مناقشات اليوم – وفي المستقبل – أن نبقي في بالنا أن الأمر بالنسبة للبلدان النامية، ليس مجرد مسألة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكنها مسألة تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة عموما في بعدها العالمي.

ومن المؤكد أن دنيا العولمة التي نعيش فيها اليوم قد تميزت بتغيرات عميقة نشأت عن التطور العلمي والتكنولوجي القائم على أساس ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشكل هذه الثورة تحديا، ولكنها أيضا فرصة ينبغي لجميع البلدان النامية اغتنامها، وذلك تحديدا بسبب أهمية هذه التكنولوجيات والفرص التي تتيحها للإسراع بالحصول على المعلومات ومواكبة ما يحدث في العالم الأكثر تقدما. ولهذا قلنا إن هذه التكنولوجيات ظلّت تمثل مصدر مزية نسبية وأننا ينبغي أن نستغلها من أجل التنمية.

وبالطبع، ليست التكنولوجيات الرقمية علاجا سحريا لحل المشاكل، ولكنها يمكن أن تسهم في تهيئة مناخ يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي. وهي تمكِّن أيضا من توفير فرص العمل، وتوفر إمكانيات هامة للنمو والصادرات. وهي أيضا أداة ذات أثر يتضاعف ويمكن أن تيسر خفض التكاليف وتحسين جودة السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالتعليم، ظللنا نسمع في كثير من الأحيان إلى ما يقال هنا عن أنه ما من شك في أن تكنولوجيا المعلومات ستمكِّن من تطوير محو الأمية، لتمكين كل فرد من الحصول على المعرفة، وللتمكين من مكافحة الأوبئة بل وتعزيز الثقافات والهويات التقليدية.

ومن المقبول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في التطور السياسي للبلد وتحسين إدارة الشؤون العامة بتيسيرها مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، ومتابعة، بل ومراقبة، سلوك المسؤولين المنتخبين. وبالتالي يمكن أن يكون هذا عاملا إيجابيا جدا في إشاعة الديمقراطية. ويمكن للتكنولوجيا أيضا أن تمكِّن من جعل النظم المحلية أقرب إلى السلطات المركزية.

ولكن، من دواعي الأسف، كما نعلم جميعا – وهذا أيضا غرض هذا الاجتماع – أن معظم البلدان، إن لم تكن الأغلبية الساحقة منها، لم تتمكن من الاستفادة من هذه التكنولوجيات حتى الآن، وأن معظم هذه البلدان تواجه مصاعب في الحصول عليها. والتفاوت في مستويات التنمية، بالطبع، أحد العوامل التي أبرزت ما تسمى الآن بفجوة التكنولوجيا الرقمية، التي أصبحت من سوء الطالع أكثر اتساعا والتي يمكن أن تكون لها آثار لا تعالج إذا لم توفر لها حلول بأسرع ما يمكن. ولهذا، نود أن نشكر كوريا على هذه المبادرة. وإننا سعداء جدا لإمكانية عقد مؤتمري القمة في السنة المقبلة وفي سنة ٢٠٠٥.

ومن البديهي أن القارة الأفريقية هي من أكثر الجهات تضررا في هذا الصدد، فيها معظم المشاكل، حيث أن معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الجمهورية بشكل عام منخفض جدا للأسف وقد يزيد من إعاقة التنمية في أفريقيا. فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس في القارة الأفريقية بأسرها سوى ٣٠٠ ٠٠٠ ١ مشترك يتمكن من الوصول المباشر إلى الإنترنت. ومن بين هؤلاء يوجد ٢٥٠ ٠٠٠ مشترك في شمال أفريقيا و ٧٥٠ ٠٠٠ مشترك في جنوب أفريقيا. وهذا بالكاد يترك ٣٠٠ ٠٠٠ مشترك، وهو عدد صغير جدا، لبقية القارة. وبالمثل، فإن العدد الكلي لمستخدمي الإنترنت يبلغ أربعة ملايين شخص تقريبا وسيكون ١,٥ مليون شخص فقط إذا ما استثنينا جنوب أفريقيا من الحسبان.

وما من شك في أن ضعف الهياكل الأساسية أحد الأسباب الرئيسية لهذا التأخر. ففي عام ١٩٩٩ كان في القارة الأفريقية ١٨ مليون خط هاتف فقط، و ١٧ بلدا لا غير من بين بلدانها البالغ عددها حوالي خمسين بلدا كان يتوفر فيها الوصول إلى الإنترنت في المدن والمراكز الحضرية.

ولا بد من عمل شيء لمعالجة هذه الحالة. يجب علينا محاولة تصحيح هذه الاختلالات، ويجب على المجتمع الدولي

أن يفكر بعض الشيء في التدابير التي لا بد من اتخاذها لمواجهة هذا التحدي في القرن الحادي والعشرين.

ولهذا، يجب على الأمم المتحدة أن تدعم البلدان النامية، أولا لوضع استراتيجياتها الوطنية، مستفيدة بالطبع مما تم عمله في أماكن أخرى. وبالمثل، ينبغي مساعدة هذه البلدان، لأن القطاع الخاص لا يستطيع بمفرده إقامة الهياكل الأساسية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعيَّن علينا كذلك أن نعالج المسألة الأساسية المتمثلة في تمويل كل هذه المشاريع والبرامج. وإنني أشرت للتو إلى الهياكل الأساسية وإلى برامج وضع الاستراتيجيات الوطنية. وقد نظر مؤتمر مونتيري الذي عقد مؤخرا في هذه المسألة. ويجب تعبئة الموارد الوطنية، ولكن ينبغي لنا في نفس الوقت أن نولي اهتماما لعبء الديون، وكيفية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وكيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي و، أخيرا، كيفية تمكين البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أن يكون لديها المزيد من فرص الدخول الطبيعي إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وللتعاون في إطار الأمم المتحدة دور رئيسي يؤديه في كل هذا الأمر لتمكين الجمهور عموما من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية هذه. ولذا يجب على الأمم المتحدة أن تدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جهودها حتى لا تكون مهمشة تماما وتترك على جانب الطريق في عالم اليوم.

والأمم المتحدة مطالبة بأن تتبوأ مركز الريادة في هذا المجال ولا يوجد هناك أي بديل عن تنسيق كافة نشاطات الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونرحب بإنشاء فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بداية هذه السنة. وأعتقد بأن فرقة العمل تقوم بعمل مفيد؛ وينبغي تشجيع الفرقة على صون وتطوير المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلزان (مالطة).

ويضطلع القطاع الخاص بدور لا يمكن الغنى عنه في تطوير ونشر هذه التكنولوجيات، ولكن ينبغي أن ترتقي السياسات الحكومية إلى ما تم التوصل إليه في القطاع الخاص. وكما أشرت إليه سابقا بخصوص المغرب، فللحكومات دور تؤديه في تقديم الحوافز لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وهذه التكنولوجيات تحمل معها الأمل في أن يصبح العالم الحديث، بحضاراته وثقافاته المتعددة، سهل الوصول إليه. ولهذا فهي عامل هام في ما يسمى اليوم بالحوار بين الثقافات، وقد تكون مفيدة للمساعدة في محاربة التطرف.

إلا أنه من المحتمل أن يكون هناك أيضا خطر قد يؤدي إلى حصول تفاوت اجتماعي في الدول المعنية. ولهذا السبب ينبغي أن يكون لنا منهجية عالمية تراعي الجوانب الاجتماعية والثقافية المرتبطة بنقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورغم أن هذه التكنولوجيات قد تحقق أوجه تقدم ممكنة، إلا أنها قد توجد اختلالا في المجتمعات التقليدية أيضا. ويجب علينا إذاً تطوير مبادئ أخلاقية معينة من أجل تلافي هذا النوع من التباين في العلاقات الذي يمكن أن ينشأ ضمن مجتمع المعلومات. وهذا ما تعمل من أجله منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ويجب أن يتم التعاون مع اليونسكو في هذا الصدد.

ختاما، يحدونا أمل وطيد، كما قلنا في اجتماعات سابقة، في أن يكون مؤتمر قمة مجتمع المعلومات الذي سيبدأ في جنيف عام ٢٠٠٣ ويستمر في تونس عام ٢٠٠٥ مفيدا جدا. ونعتقد أنه سيوفر لنا آفاقا ممتازة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويجب أن نسعى إلى إنجاح جلسات مؤتمر

القمة وأن يصبح بداية عهد جديد لا يترك أحد فيه يعاني من التهميش في العالم الذي ننشئ. وهذا يتوقف علينا وعلى جديتنا في العمليات التحضيرية المرتبطة بمؤتمر قمة جنيف.

السيد شودري (بنغلادش) (تكلم بالانكليزية): تعهد قادتنا خلال مؤتمر قمة الألفية بتحرير العالم من الفقر والتخلف الإنمائي. والتزموا بأن تعم فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجميع. في الواقع لم تكن هي المرة الأولى لمثل هذا الالتزام. فقبل خمسة عقود، ركز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الأمم في اقتسام التطورات العلمية. غير أن ثلثي البشر ما زالوا مستبعدين من فرص الثورة الرقمية. فالأغلبية الساحقة من الشعوب لم تصلها تلك المعجزة بعد. وبدون خطوات فورية لتجسير الهوة الرقمية فإن البلدان النامية ستظل مهمشة في المجتمع العالمي. إن هذا ليس مجرد تخوف بل هو حقيقة.

والتطورات الثورية في تكنولوجيا المعلومات تعمل على تغيير الشبكات الاقتصادية والاجتماعية للعالم. وهي تغير أسلوب عملنا وأسلوب عيشنا. وتنتشر في كافة الأنشطة البشرية؛ وتتخطى الحواجز للحصول على المعرفة وتوسع المشاركة. ولدينا الأمل الكبير في أن تقود التكنولوجيا الجديدة إلى حياة أكثر صحية، وحريات اجتماعية أوسع، وزيادة في المعرفة، وحياة أكثر إنتاجية.

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبتشابكها مع العولمة أوجدت عصر الشبكة، وعززت الفرص، وزادت المكافآت الاجتماعية والاقتصادية للعالم أجمع. وللاستفادة من هذا، تحتاج كل دولة إلى القدرة على تفهم التكنولوجيات العالمية وتكييفها مع احتياجاتها المحلية. فالسياسات الوطنية وحدها غير كافية. وعليه نؤكد ضرورة المبادرات الدولية، وكذلك الاستخدام المنصف للقواعد العالمية لتسخير النتائج والفرص التي تتوفر.

والتطور التكنولوجي عامل حاسم في النمو الاقتصادي. وهو مكون ضروري للتنمية المستدامة في الاقتصاد العالمي المرتكز على المعرفة. ولكن بكل أسف ما زال مركزا في عدد قليل من البلدان. بل وما زال مقتصرا على بعض المؤسسات. وهذا الاحتكار في الحصول على التكنولوجيا يؤدي إلى السيطرة على أسعار المنتجات والخدمات ويضع البلدان النامية في وضع أكثر خسارة.

إن هدفنا هو إنشاء مجتمع معلومات ديمقراطي وشامل يعم الجميع. ونحن نهدف إلى تعزيز الفرص الرقمية في العالم النامي. ونعتزم تطبيقها في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والخدمات الصحية والتعليم من بعد وتطوير وتنمية الموارد البشرية. ولتكنولوجيا المعلومات القدرة على تمكين المجتمع المدني وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتدعيم مبادئ التعددية وجعل الحكومات أكثر فعالية وشفافية ومساءلة.

ونحن نعلم أن تجسير الهوة الرقمية يتطلب إجراءات مكثفة من عدد كبير من العاملين. وباعتقادنا، فإن الإجماع على الأولويات والالتزامات الاستراتيجية من قبل جميع أصحاب المصلحة ضروري لمواجهة هذا التحدي. ولكل من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية والمانحين دور في تهيئة البيئة الملائمة للثورة الرقمية. وبمجرد وضع الشروط الأساسية، سيكون بوسع تكنولوجيا المعلومات أن تطور الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

إن تجربة بنغلادش توضح أنه يمكن تطبيق التكنولوجيا بصورة فعالة. فهي تصل حتى إلى المناطق الريفية التي لا توجد فيها طاقة كهربائية أو بنية أساسية. والتحدي هو في تصميمها للمهمة اللازمة. ويعتبر برنامج غرامين للهاتف حالة فريدة. فقد ربط أكثر من ١٠ آلاف قرية في

بنغلادش بالهاتف، كانت جميعها بدون خدمات هاتفية، وهذا الاستخدام الإبداعي للتكنولوجيا الخلوية قد استبدل أساليب جمع المعولمات المكلفة، وهو يمكِّن أكثر من ١٥ مليون نسمة في المناطق الريفية من الاتصال بالعالم الخارجي. ويمكنهم من الحصول على معلومات عن أسعار الأسواق وخدمات الرعاية الصحية وفرص العمل ورفاهية أقربائهم. لقد حسن نوعية حياتهم كثيرا.

وتسعى بنغلادش لحشد فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتقوم بصياغة سياسة وطنية عامة لتطوير هذا القطاع. وتهدف السياسة العامة إلى تطوير البنية الأساسية الفعالة لتكنولوجيا الاتصالات وجمع المهنيين لمواجهة احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

لقد اتُخذت بالفعل خطوات لتحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يمثل العمود الفقري للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ونحن نشجع الوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية الآخرين على المساعدة في بناء القدرات الضرورية. ونعتقد بأننا نتخذ الخطوات الصحيحة ونتجه في الاتجاه الصحيح. ويتعين مقابلة الاتجاه الإيجابي داخل البلد بتعاون دولي. ويحدونا الأمل في أن تُستخدم بنغلاديش كمنطقة لتطوير البرمجيات – تكون صورة مصغرة من وادي السليكون – إذا أمكن تنفيذ الخطط بنجاح.

وتشهد بنغلاديش في الوقت الحاضر تحولا اجتماعيا كبيرا منبثقا عن أفكار ابتكارية نشأت في البلد، من قبيل القروض المتناهية الصغر والتعليم غير النظامي. ولقد نجحنا في الاستفادة بمواردنا الفكرية، وستساعد ثورة تكنولوجيا المعلومات في هذه العملية. وتشارك المرأة بصورة متزايدة في هذا التحول. ونعتقد أن هذا التحول الاجتماعي سيساعد في تضمين مفهوم المساواة بين المرأة والرجل في شتى المجالات، مما يمثل هدفا اجتماعيا ذا أولوية في بنغلاديش. وستكون المزايا الاجتماعية الناجمة عن ذلك هائلة، وستساعدنا في تحقيق سعينا للتحديث.

ويسعدنا أن الدور الذي تقوم به تكنولوجيات المعلومات في القرن الجديد يأتي في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. ونرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة والتي تضم ممثلين للحكومات والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الصناعي الخاص وبعض المؤسسات الخاصة. وبمستطاع فرقة العمل أن تقوم بدور قيادي شامل، وذلك بالتنسيق وبالشراكة مع منتديات أخرى من قبيل فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية، والسوق الناشئة لمصارف البرمجيات، والشراكة العالمية في المعرفة ومع آخرين. وبمقدور فرقة العمل هذه أن تساعد في استنباط استراتيجية لتطوير تكنولوجيا المعلومات العالمية في المستقبل. ومن شأن هذا التعاون الإيجابي أن يمكن بلدانا نامية كثيرة من تجاوز بعض مراحل التنمية. والحق أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون ذات فوائد لا حصر لها.

ولا بد لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والذي سيعقد قريبا أن يعالج قضية الفجوة الرقمية في سياق العولمة والتنمية. ولا بد أن يجري مداولات بشأن النطاق الواسع للمسائل المتعلقة بالمعلومات. ويتعين عليه أن يتوصل إلى رؤية مشتركة وتفهم مشترك لضمان تحقيق مجتمع عالمي للمعلومات فعال ومنصف. ولا بد أن يساعد في تعزيز الاتساق والتفاعل بين مبادرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا بد من إيجاد طرق لمساعدة البلدان النامية على اغتنام هذه الفرصة. وعندئذ فقط يتحقق هدف مؤتمر القمة – ألا وهو إيجاد عصر الشبكة العالمية حقا، وعندئذ ستكون البشرية قد

سارت معا يحدوها لحن واحد على درب القرن الحادي والعشرين.

ومنذ لحظات مضت، قال هاري بلافونتي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلي:

”لا يزال العالم يولِّد الحياة والأمل، ويُعزى قدر كبير من ذلك إلى الأمم المتحدة“.

ثم أن نجاح الأمم المتحدة في نشر ثورة تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يعزز بقدر أكبر تلك الحياة وأن يغذي ذلك الأمل.

الآنسة لومبان توبينغ - كلاين (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، هل لي أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني، في سياق هذه المناقشة، للإعراب عن آيات الثناء والإعجاب بقيادتكم الممتازة ومبادرتكم لتنظيم هذا الاجتماع الهام الذي يعقد في الوقت الملائم. ويعرب وفدي أيضا عن موافقته على البيان الذي أدلى به السيد رودولف رومر، وكيل وزير العلم والتكنولوجيا في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي سلَّم فيها بثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصفتها بحق أداة فعالة في مجالات النمو الاقتصادي والمعرفة والتعليم على جميع المستويات وفي القضاء على الفقر وتمكين الناس وبناء القدرات، واتخاذ القرارات وتعزيز التنمية المستدامة.

وينبغي الإعراب عن الثناء أيضا للأمين العام على مبادرته التي تأتي في الوقت المناسب، في إطار منظومة الأمم المتحدة، بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، والتي تؤدي دورا حيويا في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر انعقاده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وفي عام ٢٠٠٥ في تونس.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبينما كنت أقوم بأداء مهامي أثناء قيامي بأول مهمة لي في بعثة جمهورية سورينام لدى الأمم المتحدة، أصر ولداي، وهما متخصصان في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على تعليمي كيفية استخدام الحواسيب وتعريفي بقدراتها في مجالي المعلومات والاتصالات.

ومنذ ذلك الحين، تغير عالمي والعالم المحيط بي تغيرا هائلا. ولا بد لي أن اعترف بأنه لم يكن باستطاعتي أن أقوم بواجباتي ومسؤولياتي على النحو الصحيح بصفتي ممثلة لبلدي بدون استخدام البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت ونظام الدردشة أو التراسل الفوري باستخدام الحاسوب ICQ CHAT والبث الشبكي (بث المعلومات على شبكة الإنترنت) والتداول عن طريق الفيديو، وما إلى ذلك. واكتشفت منذ ذلك الحين أني كنت سأكون متخلفة - حقا - كإنسان لو لم أتبع النصيحة والدروس الحكيمة التي قدمها لي ولداي.

ثم إن القدرة على الوصول إلى العالم كله، وزيارة المكتبات العالمية، وإجراء المقابلات والمناقشات والمفاوضات من خلال الطريق الإلكتروني السريع بشأن أعقد المواضيع قد عززت اعتقادي بأن الوقت قد حان لكي ينشئ المسؤولون عن تنمية الشعوب والأمم نظاما عالميا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن شأن نظام كهذا أن يوفر الإمكانيات الضرورية من أجل أن يحصل على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمعرفة والأدوات، كل إنسان، وكل بلد، كبيرا كان أو صغيرا، متقدما في النمو أو ناميا، وكل بلد من أقل البلدان نموا أو من البلدان غير الساحلية، من أجل أن يتم - كما قال ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين في وقت سابق: التصدي على الفور، وبطريقة فعالة وابتكارية، للفجوة الرقمية المتزايدة، التي يمكن أن يزداد اتساعها يوما بعد يوم.

ولا بد من النظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصفتها مسألة ضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات، لأننا قبلنا مقولة أن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفر للبشرية قدر كاف من الأغذية وتوفر لها المسكن ومياه الشرب المأمونة والتعليم والرعاية الصحية. واعتمد على نطاق العالم نهج التنمية القائم على أساس الحقوق، وينبغي أن يشمل هذا النهج أيضا الحق في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويُعرب وفدي عن الامتنان والشكر للأمين العام ولرئيس الجمعية العامة على توفير وثائق المعلومات الأساسية، ولا سيما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١، الذي يتضمن معلومات هامة في الفصل الخامس – جزء التنسيق – بشأن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز التنمية، لا سيما فيما يتصل بإمكانية الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تتم في جملة أمور، من خلال الشراكة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

وقد حصلت بعثتنا على مساعدات كبيرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإنشاء عناوين البريد الإلكتروني، وإمكانيات وضع صفحات خاصة على شبكة الإنترنت ومرافق التدريب لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥، ونشكر البرنامج على جهوده.

ويجدر بالملاحظة في هذا الصدد أن مسألة حصول الجميع بصورة منصفة على تكنولوجيات من المعلومات والاتصالات والتعليم تتسم بالكثير من الأهمية لبلداننا.

ويرحب وفدي بالصندوق الاستئماني الموضوعي الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته أداة مرنة لتعزيز استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للطلبات التي تقدمها البلدان من أجل الحصول على المساعدات. ويهتم وفدي اهتماما كبيرا بإطار التعاون العالمي وبالخدمات المقدمة إلى الحكومات والمجتمع المدني والأفرقة القطرية من أجل تنفيذ برامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في بلد كل منها.

هذا، مع العلم بأن مساهمة حكومة اليابان بمبلغ ٥ ملايين من الدولارات في أول صندوق استئماني موضوعي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، الذي استهله السيد مارك مالوتش براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طوكيو، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قد أسفرت عن زيادة الإمكانات الهامة لبلداننا. وكما قال السيد مالوك براون في تلك المناسبة: ”توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات قوية وبوسعها أن تمكِّن بشكل حيوي من تحقيق كثير من الأهداف الإنمائية التي وافق عليها زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة“.

وبما أن ما لا تزيد نسبته عن ١٠ في المائة من جميع مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت يقيمون في البلدان النامية، فمن أشد الأمور إلحاحاً أن نبدأ على الفور في رأب الفجوة التكنولوجية الرقمية بإقامة مشاريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك البلدان بهدف تلبية أشد الاحتياجات في مجالات استئصال الفقر، والتعليم، وبناء القدرات، ودمج هذه التكنولوجيات بصفة عامة، كما اقترح عدد من الوفود، في الأنشطة الرئيسية بخطة التنمية.

أما مبادرة فرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، وفرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية، وهما ترميان إلى رأب الفجوة

التكنولوجية الرقمية – وقد أطلقت هذه المبادرة الأخيرة بدعم من الحكومة اليابانية في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية ووافق عليها قادة المجموعة في العام الماضي – فتبشران بالخير كثيراً، ولا سيما من حيث تلبية مصلحة أشد الفئات فقراً وأكثرها تهميشاً. ومن المهم أيضاً أن البرنامج الإنمائي والبنك الدولي مشتركان في استضافة أمانة فرقة العمل.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، دخلت جمهورية سورينام الطريق الرئيسي العالمي للمعلومات وذلك بموجب بيان قصير أدلى به الرئيس رونالد فينيتيان، الذي دعا جميع مستخدمي شبكة الإنترنت، بوصفه رئيساً لسورينام، إلى زيارة صفحة استقبال سورينام على الإنترنت تحت العنوان www.sr.net. وتعكف منظمات مختلفة من منظمات المجتمع المدني وجامعة سورينام على إعداد برامج تركِّز على إيجاد الهياكل الرئيسية الضرورية وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم بدعم المبادرات القائمة جهات مانحة مختلفة – من بينها بنك التنمية الدولي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبلجيكا وهولندا. ومن المشاريع الناجحة مركز التدريب الحاسوبي لكبار السن وبرامج تعليم الحواسيب للمدارس وغيرها من المراكز التعليمية. بيد أن سورينام تحتاج إلى الأدوات والدعم من أجل إعداد مشروع يغطي البلد بأسره، بما فيه المناطق الداخلية وغيرها من المناطق، التي يلزم لها إعداد برامج التعلم عن بعد.

وقد طلب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية أيضاً في منتديات دولية في مناسبات مختلفة إيلاء اهتمام خاص للفجوة التكنولوجية الرقمية الآخذة في الاتساع، وأشارا إلى ضرورة إيجاد الفرص التكنولوجية الرقمية للجميع.

ومن الأمور التي تبشر بخير عميم الإمكانيات التي وصفها في هذا الاجتماع الهام ممثلون لحكومات مختلفة، كحكومات اليابان وجمهورية كوريا وكندا، وخطة كولومبو للتعليم عن طريق الحاسوب التي عرضتها حكومة أستراليا صباح اليوم ، فضلاً عن تلك التي وصفتها عدة جهات من بينها القطاع الخاص، خلال المناقشات التي جرت خلال الإفطار صباح اليوم، بتوجيه قدير من رئيس الفريق العامل المخصص للمعلوماتية، الممثل الدائم لكينيا. ويتطلع وفدي إلى إجراء حوار بنّاء فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الدعم.

وتعتزم حكومة سورينام أن تشارك في المؤتمر الإقليمي القادم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي سيعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه، وموضوعه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالفقر، وسيكون من دواعي امتنانها القيام بمتابعة المناقشات الجارية في هذا الشأن.

ويمكن أن تحدث العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات، والمؤتمر ذاته، بل يجب أن يحدثا، الأثر الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه فيما يتعلق بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.

السيد بونغويين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف حقا أن أمثِّل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في هذه الجلسة للجمعية العامة المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ويؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من البرامج الرئيسية ذات الأولوية لدى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقد أظهر رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي دعماً قوياً للاستراتيجيات التي تمكِّن المجتمعات المحلية من تخطي العقبات دخولاً إلى عصر مجتمع المعلومات.

وكان مما شدّ عزمنا في الواقع الانتهاء من وضع كابل بحري حول الساحل الغربي لأفريقيا تيسيراً للاتصال فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك في برنامج شراكة عالمي بدأ في عام ١٩٩٨ في السنغال. وفي هذا تعزيز لما تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحقيقه. غير أن من سخرية الأقدار أن هذا الكابل يغطي الساحل الغربي لأفريقيا والجنوب الأفريقي، مما يترك بلدان الساحل الشرقي لأفريقيا التي تسلِّم الأمم المتحدة بأنها أشد البلدان فقراً في قارتنا وليس فيها إلا أقل القليل من الهياكل الأساسية. وسوف يلزمنا إيجاد الآليات اللازمة لبناء الهياكل الأساسية في تلك المنطقة ذات المساحات الشاسعة.

أما في داخل جنوب أفريقيا، فقد أنشأ الرئيس وسيلتين هامتين تحاولان وضع خطط عمل واستراتيجيات تردم فيها جنوب أفريقيا الفجوة التكنولوجية الرقمية. وتتمثل إحدى هاتين الوسيلتين في اللجنة الوطنية الرئاسية المعنية بمجتمع المعلومات والتنمية، المؤلفة من خبراء من جنوب أفريقيا ومن سائر أفريقيا. أما الأخرى فهي المجلس الاستشاري الدولي الرئاسي المعني بمجتمع المعلومات والتنمية، ويتألف من كبار المسؤولين التنفيذيين ببعض الشركات الكبرى حول العالم. ويتمثل المحور الذي تدور حوله هاتان اللجنتان في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكِّل أداة هامة وتمكينية للتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وبالأخص في جنوب أفريقيا. ذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمس جميع مجالات التنمية، ومثال ذلك استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في الزراعة والصحة والتعليم والتجارة والحكم والديمقراطية.

ويتعلّق التجديد التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. ولدى كثير من البلدان قصص نجاح ترويها عن مزايا وفائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية البشرية. ولا جدال في نفع الابتكارات التكنولوجية بالنسبة للنمو الاقتصادي والنهوض بنوعية الحياة. ويتجسد ذلك في مراكز نمو التكنولوجيا التي تحدث التعاون بين الدوائر الصناعية والأكاديمية، كما يتبين في بعض الأماكن المرتبطة بشبكات التنمية، مثل سيليكون فالي بالولايات المتحدة وبنغالور في الهند، وفي بعض المناطق الناشئة مثل الغزالة في تونس.

ولدينا في جنوب أفريقيا أيضاً قصة نجاح نرويها فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمكين المجتمعات المحلية. وقد وضعت الحكومة مؤخراً سياسات تكفل لنا القدرة على الترخيص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك في المناطق التي تقل كثافة الاتصال فيها عن نسبة ٥ في المائة. وفي خلال الأعوام القليلة الماضية، بلغ النمو في عدد أكشاك ومحال الهاتف بالمجتمعات المحلية المحرومة سابقاً في بلدنا درجة لا تصدَّق. وفي الآونة الأخيرة تحديدا، أي في نهاية أيار/مايو، وجّهنا دعوة إلى التقدم لشغل منصب مدير ثان للشبكة، ورخصنا لبعض المراكز بتوفير الخدمات المتعددة الوسائط الإعلامية في جنوب أفريقيا.

وقد تضافرت جهود الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح في إنشاء وتشغيل المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض في المجتمعات المحلية الريفية. وفي تلك الشراكة الناجحة نموذج مضيء لكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة المجتمعات المحلية الريفية على رأب الفجوة التكنولوجية الرقمية.

وقد أنشأ مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الصناعية والعلمية ثلاثة مراكز في المقاطعة الشمالية الغربية من جنوب أفريقيا تقوم بنجاح بتنفيذ مشروع يطلق عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الريفية. ومن أهدافه الفنية إيجاد شبكة إقليمية للإنترانت تصل كلاً من تلك

المواقع بمركز التفوق في مافيكينغ. وسوف تظهر شبكة الإنترانت كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماج المجتمعات المحلية الريفية النائية في شبكة يمكن عن طريقها توزيع المعلومات عليها من قاعدة مركزية. ويقصد بهذا المشروع توفير منصة للاتصالات من أجل إيصال المضمون المحلي، وخدمات المعلومات الحكومية والمتعلقة بالقطاع الخاص، والتطبيقات في مجالي الصحة والتعليم.

ومن المشاريع الأخرى الهامة مشروع لوبيسي. وهو مشروع متكامل أهلي شديد التأثير، يستخدم طائفة عريضة من التكنولوجيات لتوفير الهياكل الأساسية وفرص إيجاد العمل. ومن خلاله تم الربط بين سكان ٢٣ قرية في منطقة لوبيسي بمقاطعة الكاب الشرقية من جمهورية جنوب أفريقيا. وتتمثل أهدافه في إقامة هياكل أساسية مناسبة للمعلومات والاتصالات، وإعداد المعلومات لدعم مبادرات التنمية الريفية، وتقديم المعلومات على منصات مختلفة للإبلاغ، ونقل المهارات والتدريب عليها، وتطوير نماذج قابلة للتكرار في المناطق الأخرى، بما فيها منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومناطق أفريقيا الأخرى.

وفي هذا العام، أصدر رئيسنا توجيهاته للحكومة بالإسراع في إقامة جامعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا تتولى تيسير تطوير الرأسمال البشري في جنوب أفريقيا وفي باقي أنحاء القارة. وقد اتخذنا تدابير لتعزيز جهاز الخدمة العامة وزيادة موارده من أجل كفالة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية الاجتماعية لمجتمعاتنا.

ولإدارة البريد في جنوب أفريقيا بنية تحتية ممتدة على ما يقرب من ٢ ٥٠٠ موقع تجري زيادتها إلى نحو ٣ ٧٠٠ موقع في كافة أرجاء البلد. ونحن عاكفون على نشر محطات إعلامية سوف تيسِّر سبل حصول الناس على المعلومات الحكومية ووصولهم إلى الإنترنت. ومعروض على البرلمان حالياً مشروع قانون يتناول الاتصال الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ومن شأنه أن يجعل إدارة البريد تحظى بالأفضلية في توريد خدمات التصديقات لأغراض التجارة الإلكترونية نظراً لما تتمتع به الإدارة من بنية تحتية.

وقد زدنا من نشر محطات الإذاعة المحلية، وإعادة هيكلة البث الإذاعي العام، والتوسع في الهياكل الرئيسية للبث الرقمي في جنوب أفريقيا. ووضعنا خطة لكفالة تعميم خدمة الإنترنت، بدءاً بتطوير نظام وطني للعناوين، وذكرنا أن يكون لكل طفل يتجاوز عمره ٥ سنوات عنوان بريد إلكتروني في غضون السنوات السبع المقبلة. ونسلِّم بأن كفالة وجود العمود الفقري اللازم من الهياكل الرئيسية تشكل مفتاح استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية.

ونود أن نشدد على أهمية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وأن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى البلدين المضيفين، سويسرا وتونس. ونتطلع إلى الانضمام إلى جميع المشاركين خلال الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. ونحن على ثقة بأننا سنهيئ الظروف المناسبة لعقد مؤتمر قمة عالمي ينشئ مجتمعاً عالمياً عاماً للمعلومات يستوعب الجميع حقاً وتتاح فيه أمامهم فرصة واقعية للتمتع بحياة أفضل. وينبغي للمبادرات والاجتماعات المعقودة مؤخراً في مختلف أجزاء العالم على مدى العام الماضي بهدف رأب الفجوة التكنولوجية الرقمية أن تذكرنا بمسؤوليتنا المشتركة تجاه الإنسانية وواجبنا في النهوض بحياة سكان العالم من خلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

السيد قاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره الصادق للرئيس على عقد هذه الجلسة في هذا التوقيت المناسب عن تكنولوجيا الاتصالات

والمعلومات من أجل التنمية، والتي نرجو أن تسهم في جهودنا الرامية إلى رأب الفجوة التكنولوجية الرقمية وزيادة الاستعانة بهذه التكنولوجيات في البلدان النامية إلى أقصى حد. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر رئيس السنغال على حضوره بيننا وعلى ما أبداه بالأمس من ملاحظات عميقة وبنّاءة. كما يود الوفد التايلندي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعلّق تايلند أهمية كبرى على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بوصفها أداة لا غنى عنها للقضاء على الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة. ويشكّل تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تحدياً خطيراً في البلدان النامية، مثل تايلند. فهل نحن قادرون على تلبية متطلباتها، أم أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصعب وأكثر تكلفة من أن ننهض بأعبائها؟ وأحد الأسباب الرئيسية في ذلك التحدي يتمثل في أن التقارب بين الحاسوب والاتصالات قد حوّل كثيراً من البلدان إلى مجتمعات قائمة على المعرفة، فلم تعد المعارف والتعليم الجيد شيئاً اختيارياً. ومن ناحية أخرى فإن بعض البلدان النامية لا تزال متخلفة عن الركب لعدم قدرتها على الاستثمار في الهياكل الرئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي معدات تكنولوجيا المعلومات، وفي الفنيِّين. وسوف تستمر الفجوة التكنولوجية الرقمية في الاتساع ما لم يلتزم القادة الحكوميون بخطة جدية لتطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وتتركز رؤية تايلند فيما يختص بالتنمية طوال الـ ٢٠ عاماً المقبلة على استئصال الفقر وعلى النهوض بنوعية الحياة التي يحياها الشعب التايلندي. وترى الحكومة التايلندية أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تشكل جانباً رئيسياً من البنية التحتية اللازمة لنشر المعلومات وتحسين سبل وصول المواطنين إليها. وقد جرى وضع السياسات والبرامج الداعمة لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، من قبيل سياسة تكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٠، والإطار الوطني للسياسات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات على مدى العقد القادم، ومشروع الخدمات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، بحيث تحقق الهدف المذكور.

ومن أجل التصدي لمشكلة الفجوة التكنولوجية الرقمية، جعلت حكومتي إحدى استراتيجياتها لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد النظر في خمسة تدابير رئيسية لتضييق هذه الفجوة وإيجاد فرص التكنولوجيا الرقمية. ويقوم التدبير الأول على إيجاد المعلومات، أو المحتوى، داخل البلد باللغة التايلندية. ذلك أنه مع زيادة اتضاح التأثير الهائل الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات على كل جانب من جوانب المجتمع، فقد أصبح من المسلَّم به أن المحتوى ربما يكون في الواقع أكثر أهمية من سبل الوصول في هذا الصدد. ولن تُدرك البلدان النامية قط ما لتكنولوجيا المعلومات من إمكانية جلب الفائدة للجميع ما لم يوجد محتوى مفيد وذو صلة بالنسبة لجميع فئات السكان.

ويتمثل التدبير الثاني في توافر الحواسيب الشخصية الزهيدة التكلفة. وسوف يمكِّن هذا المشروع الناس من اقتناء الحواسيب الشخصية والبرامج غير التجارية التابعة لها بأسعار معقولة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة في استعمال تكنولوجيا المعلومات.

أما التدبير الثالث فهو توسيع نطاق خدمة الهاتف المحلية، مع التركيز على المناطق الريفية حيث لا تتسم حالة السوق بالجاذبية لاستثمار القطاع الخاص.

ويتمثل التدبير الرابع في إنشاء مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق النائية من أجل التغلب على التكلفة العالية لمعدات تكنولوجيا المعلومات عن طريق تقاسم المرافق الموجودة بالقرى. وقد صمم هذا المركز ليكون مركزا للاتصالات السلكية واللاسلكية للمواطنين في ذلك المجتمع، بحيث يمكنهم استخدام معدات الاتصالات السلكية

واللاسلكية في توصيل وتوزيع وتبادل المعلومات بين المجتمع والعالم الخارجي.

والتدبير الخامس هو تطوير خدمات للترجمة التحريرية الآلية من الانكليزية إلى التايلندية، والعكس. وستساعد هذه الآلة المستخدمين في الوصول إلى المعلومات التي يريدونها.

وقد تم التأكيد بوضوح في المادة ٧٨ من الدستور الحالي لتايلند على الالتزام بدعم بنية أساسية إعلامية وطنية منصفة. ويجري إعداد مرسوم بهذا الشأن بغية ضمان استعدادنا للانتقال إلى مجتمع الاتصال الشبكي. وإلى جانب البنية الأساسية القانونية، يجري إنشاء وزارة للتنسيق الفاعل لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن المتوقع أن يفضي تنفيذ المبادرات الخمس ذات الأولوية التي أشرت إليها آنفا، إلى تضييق الفجوة الرقمية في تايلند وتعزيز الفرص الرقمية في آن واحد في إطار عملية تحديث نوعية حياة السكان.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها دور أساسي للغاية في التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية. ويؤمن وفدي بأن جهود البلدان النامية لسد الفجوة الرقمية وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنميتها، ينبغي أن تحظى بالدعم والتعاون الدوليين. وفي هذا الصدد، اقترح وزير الخارجية التايلندي في الاجتماع الرابع لوزراء خارجية آسيا – أوروبا المعقود في مدريد يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه من العام الحالي، في جملة أمور، إنشاء محفل مرجعي لأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومركز للتعليم الإلكتروني في إطار الاجتماع الآسيوي – الأوروبي.

وفضلا عن ذلك، لا بد أيضا من إشراك كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستويين الوطني والدولي، ولا سيما القطاع الخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، تضطلع الأمم المتحدة بدور فريد وذي صلة، ولذا، فإن إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قد جاء في حينه. وينبغي لفرقة العمل، في جملة أمور، أن تنهض بالالتزام الدولي بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج المساعدة الإنمائية، وتقديم المساعدة في حشد الموارد المطلوبة.

ويرحب وفدي أيضا بمساهمة فرقة العمل المنبثقة عن مجموعة الثمانية، والتي أنشئت في مؤتمر قمة أوكيناوا، وخطة عمل جنوة، ذات الأولويات التسع، بوصفها أساسا للبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة المدعمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد أن يكون هناك تآزر وتكامل في عمل كل من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرقة العمل المنبثقة عن مجموعة الثمانية.

وختاما، يؤمن وفدي بأن مداولاتنا التي تستمر يومين ستسهم بشكل كبير في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣ في سويسرا، وفي عام ٢٠٠٥ في تونس. ونرى أن هذا المؤتمر سيوفر فرصة أخرى لقادة العالم لتجديد التزامهم بالمساعدة في سد الفجوة الرقمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

السيد غيوركوس (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أنه لشرف عظيم لبلدي ولي شخصيا أن أشارك على نحو نشط في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٥٦ يعدد كل المسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وكل ما يتصل بذلك من آثار محتملة. ومن الأهمية بمكان ألا ندرك المحددات الأساسية لإرساء اقتصاد عالمي قائم على المعرفة فحسب، بل لا بد أن ندرك أيضا أن ثورة المعلومات والاتصالات تمثل فرصا وتحديات.

وتشهد سلوفينيا حاليا فترة نشر مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت الآثار الأولية لذلك ملموسة في المجتمع ككل وفي الاقتصاد. إلا أن التحديات المترتبة على ذلك جسيمة، لأن اقتصادنا لا يزال في فترة انتقال، ونعمل من أجل تحقيق الأهداف التي تنطوي عليها عملية الاندماج الأوروبي. وقد عزمت سلوفينيا على الاضطلاع بدور نشط وتعاوني على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث أننا نؤمن بأن لمفهوم مجتمع المعلومات أهميته القصوى.

وأود أن أؤكد على أن الخبرة المكتسبة أثناء عملية إدراك واعتماد ما يعرف بثقافة مجتمع المعلومات في البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن نتشاطرها مع أجزاء أخرى من العالم النامي. علما بأن تبادل الآراء بشأن المسائل السياسية وأفضل الممارسات والنتائج المرجعية يمكن أن يسهم في قاعدة المعرفة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قوة دافعة للتنمية.

إن أول تقرير مرحلي نشر هذا الشهر في مناسبة المؤتمر الوزاري الأوروبي بشأن ”مجتمع المعلومات – ربط أوروبا“ المعقود في لوبليانا، سلوفينيا، يبين اختلافات كبيرة بين البلدان المرشحة. ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك فرصا متنوعة لاقتسام الخبرات والأعمال التعاونية والتكميلية التي يمكن أن تضطلع بها البلدان المشاركة.

ومن المسلم به أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا إنمائية. ولئن كانت قوى السوق وأنشطة القطاع الخاص أساسية إلا أنها ليست الضرورة الحتمية الوحيدة من حيث تنمية مجتمع المعلومات. ولا بد من الشراكة مع الحكومات وإشراك المجتمع المدني.

ومع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نواجه ظاهرتين متضادتين: أولها وجود حافز للاقتصاد الوطني؛ وثانيها، وجود فجوة رقمية متنامية، داخل البلدان وعالميا على حد سواء. والفروق الاجتماعية القائمة تزداد حدة عندما يكون بمقدور قطاع واحد فقط من السكان استخدام التكنولوجيات الرقمية. ولا يمكن تضييق الفجوة عن طريق إقامة البنية الأساسية والتعليم بتكلفة محتملة، فحسب، بل يتطلب الأمر أيضا تطوير خدمات إلكترونية محورها المستخدم. وللحكومات والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين دور هام في الإسهام في تحقيق استراتيجية إنمائية تقوم على أساس الشمول والمشاركة.

إن الإدراك غير السار لوجود فجوة رقمية داخل كل بلد ينبغي أن يسهم في إثارة اهتمام عالمي أعمق والتزام أقوى بمعالجة هذه المسألة بكل جدية والاتفاق على نطاق واسع من الإجراءات والتدابير والسياسات والإجراءات.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أُدليَ به أمس من فوق هذه المنصة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأرحب بحضور فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، في هذه القاعة. إن مشاركته تبين بوضوح مدى أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة لأفريقيا وأيضا في سياق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

إن عقد هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية يمثل مرحلة هامة في جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلول عملية للثورة التكنولوجية والظروف الاقتصادية المتغيرة، وبالأخص مشكلة الفجوة الرقمية.

إن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، كما نعرف جميعا، هي إحدى ركائز العولمة. وقد بين لنا التاريخ أن التكنولوجيا كانت دوما أداة قوية في خدمة التنمية البشرية وفي مكافحة الفقر. ومع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي والتقني الذي ينبغي أن يقرب بين البشر ويتيح الثروة للجميع، يتناقض تناقضا صارخا مع الفجوة التنموية المتزايدة بين البلدان النامية والمتقدمة. واليوم، في البلدان النامية، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، ما زالت الحواسيب تعد من الكماليات أو من مظاهر الأبهة الاجتماعية المقصورة على الأثرياء. وليس لدى أي من القطاعين العام والخاص الموارد الضرورية لاستخدام الأدوات التكنولوجية المناسبة وتدريب موظفيه على مواجهة تحديات التنمية مواجهة حقيقية. ومع ذلك، فإن سكان المعمورة يحدوهم الأمل، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن يتمكنوا من الاستفادة من مستوى أعلى من المعرفة وتطويع وسائل الإنتاج على الساحة الدولية بشكل أفضل.

وقد يتساءل المرء، في ظرف كهذا، عما يمكن عمله في بلد مثل بوركينا فاسو وبلدان أخرى حيل بينها وبين الاستفادة من النواتج الإضافية الإيجابية لهذه التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي تقليص الفجوة الرقمية. وينبغي أن تأتي الإجابة عن هذا السؤال أولا من خلال إجراءات تتخذها البلدان التي يتعين عليها تنفيذ سياسات تشجع الابتكار وتطوير المهارات المناسبة للحصول على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

غير أنه لا يمكن للسياسات الوطنية أن تعوض بمفردها عن هذه الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي. وينبغي للمبادرات الدولية والاستخدام العادل لأنظمة التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية والصناعية، أن تمكن البلدان الأكثر فقرا الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. في هذا السياق، نرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية والتابعة لمجموعة الثمانية، وكذلك المبادرات الأخرى الكثيرة التي اضطلع بها القطاع الخاص في كافة أنحاء العالم.

من المستصوب لأي إجراءات دولية تتخذ في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن تراعي الاحتياجات الفعلية للبلدان المستفيدة، ولا سيما أقلها نموا. علما بأن المستوى المنخفض للتنمية في أقل البلدان نموا يلزم المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده لتحسين عملية ضم هذه البلدان إلى شبكة المعلومات العالمية من خلال مشروعات ابتكارية متكاملة. ويمكن أن توجه مثل هذه المشروعات إلى المجالات التالية ذات الأولوية: تحديث الإدارة من خلال الاستخدام الواسع النطاق لتجهيز البيانات، وأدوات الاتصال، والإنتاجية الجماعية؛ ودعم إنشاء مراكز تجارية تشجع المعاملات التجارية؛ ودعم التعليم والبحث عن طريق إنشاء نقاط للتوصل بالإنترنت في المدارس الثانوية والجامعات؛ والقيام بحملات للتوعية وتدريب التقنيين والمنتجين والمستخدمين. وضمانا لاستمرار هذه المشاريع فإنها بحاجة إلى الارتكاز على بنية اتصالية أساسية وطنية مناسبة.

وقد أدرجت بوركينا فاسو، منذ البداية، التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في استراتيجيتها التنموية. لذلك، وبغية تحويل رؤيتها إلى واقع ملموس، قامت في عام ١٩٩٩ بصياغة خطة وطنية لتنمية البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تنص، من بين جملة أمور، على تغطية كامل أراضيها بالبث الإذاعي والتليفزيوني. وأنشأت بوركينا فاسو

أيضا وصلة غير متناظرة بالإنترنت تربط بين كافة وزاراتها. وتوجد في البلد مواقع عامة وخاصة عديدة على شبكة الإنترنت تشمل كافة وسائط الإعلام المطبوعة. وفيما يتصل بالهواتف المحمولة، قامت شركتان خاصتان خلال العامين الماضيين بتقديم خدماتها على المستوى الوطني، وأصبحت هذه الهواتف من أكثر أدوات الاتصال شيوعا في المراكز الحضرية.

وتستحق كل هذه الجهود الدعم، ولا سيما في البلدان الأكثر فقرا، وذلك من خلال حشد الأموال اللازمة للبرامج والمشاريع. والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد يمكن أن يكون حاسما. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الاجتماع والقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، التي ستعقد في جنيف عام ٢٠٠٣، وفي تونس عام ٢٠٠٥، إلى زيادة وعي أصحاب المصلحة بالحاجة إلى دعم البلدان الأكثر فقرا في تطوير تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات كوسيلة لمكافحة الفقر.

السيد آدم (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يضم صوته للمتكلمين الآخرين، مهنئا رئيس الجمعية العامة وحكومة جمهورية كوريا اللذين اضطلع كلاهما بدور هام في استرعاء الانتباه لمسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونثني على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسه لهذه السنة السفير إيفان سيموبوفتش، سفير كرواتيا. ونود أن نشكر رئيس السنغال والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ونعرب أخيرا عن تقديرنا للعمل القيّم لفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة وأمانتها العامة وكافة أصحاب المصلحة الذين شاركوا في مسعانا المهم لتضييق الفجوة الرقمية.

وتفخر إسرائيل بأنها تشارك في مناقشات اليوم حول تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وقد شهدنا في حياتنا، أعجب ثورة تكنولوجية في التاريخ، ثورة أدت إلى تحول الأمم والاقتصادات، والثقافات، بل العالم برمته. إن التحدي الذي نواجهه اليوم يكمن في تسخير هذه القوة الجديدة الهائلة وتوجيه طاقتها إلى جهود إنتاجية تنفع البشرية برمتها، ولا سيما في مجالات الطب والصحة العمومية والمعرفة، والتعليم، وبناء القدرات، والصالح العام.

وإذ نتناقش في استخدامات التكنولوجيا الراقية، والحواسيب الشخصية، والاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة، وتكنولوجيا الاتصالات الفضائية واللاسلكية، والإنترنت، فلا يمكن أن نغفل عن أنه بالنسبة لمعظم سكان العالم، فإن مجرد وجود خط هاتفي لا يزال يعتبر ظاهرة تكنولوجية هائلة. وفي عالم يعيش فيه بليونا شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، ليس من المدهش أن يكون حوالي ١٠ بالمائة فقط من سكان العالم موصولين بالهاتف. وفي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ينخفض الرقم إلى ٠,٥ في المائة، وقد استمعنا إلى أرقام أخرى بالنسبة إلى أفريقيا ذكرها متكلمون سابقون. فأفريقيا وأقل البلدان نموا هي في الواقع لبّ الموضوع.

وفيما يتصل بالحصول على الحواسيب الشخصية، فإن الأرقام التي تذكر تثير الأسى. فبينما تتباهى البلدان المرتفعة الدخل بأن لديها حوالي ٣٥٠ حاسوبا شخصيا لكل ١ ٠٠٠ شخص، فإن هذا الرقم في بقية العالم يقل حتى عن ٤٠ حاسوبا شخصيا لكل ١ ٠٠٠ شخص. أما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فإن الرقم يقل عن ١٠ حواسيب لكل ١ ٠٠٠ شخص. ولدى ثلث سكان العالم تقريبا أقل من ١٥ حاسوبا شخصيا لكل ١ ٠٠٠ شخص. ونظرا لانخفاض أعداد الحواسيب الشخصية إلى هذا الحد، فمن المتوقع انخفاض معدلات استخدام الإنترنت. وتتفاخر البلدان المرتفعة الدخل بأن لديها ما متوسطه ٦١٠ حواسيب

موصولة بالشبكة العالمية لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، على حين أنه لا يوجد لدى البلدان المنخفضة الدخل سوى حاسوب واحد موصول بالشبكة العالمية لكل ١٠ ٠٠٠ شخص. وهذه الأرقام ترسم صورة مثيرة للأسى، فهناك الكثير من الأفراد في العديد من البلدان يفتقرون إلى الوصول إلى الأدوات الأساسية والبنية الأساسية الضرورية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت الذي شهدت فيه بعض البلدان ازدهارها وقد حلق عاليا خلال الثورة التكنولوجية، فإن معظم البلدان ما زالت تفتقر إلى الأدوات التي تمكنها من الطيران. ويجب أن يكون هدفنا هنا هذا الأسبوع تصويب هذه المشكلة وتضييق ما يسمى بالفجوة الرقمية التي هي في العالم الحديث شرط أساسي مسبق لتضييق أوجه الإجحاف الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أن إسرائيل من أكثر البلدان المتقدمة تكنولوجيا، نحن حتى في إسرائيل لسنا منيعين حيال التباينات الكبيرة بين الفقراء والأغنياء. ويتمتع الإسرائيليون ذوو الدخل العالي بمنافع تغلغل التكنولوجيا بمعدل يفوق معدل تمتع منخفضي الدخل بأكثر من ١٣ ضعفا. وبالتقريب نجد أن إسرائيليا من كل ٥ إسرائيليين يستطيع الاتصال بشبكة الإنترنت. وبينما يمكن لنسبة ٣٠ في المائة من سكان وسط البلاد الاتصال بشبكة الإنترنت، نجد أن هذه النسبة تنخفض إلى ٥ في المائة بين قاطني الضواحي وفيما بين مجموعات الأقليات.

وقد ظلت إسرائيل منذ عام ١٩٩٧ تعمل على تقليل هذه الفروق إلى حدها الأدنى. وأود في هذا الصدد أن أقدم بعض الأمثلة. ففي عام ١٩٩٧، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج بعنوان ”كمبيوتر لكل طفل“. ومن خلال ذلك البرنامج حصل على أجهزة كمبيوتر أكثر من ٣٢ ٠٠٠ طالب في أكثر من ٧٣ مجتمعا محليا منخفض الدخل، وهو رقم يكاد يساوي ٢٠ في المائة من عدد جميع تلاميذ المدارس الإسرائيلية.

وهناك مبادرة رئيسية أخرى هي مشروع تابوخ وهدفه الأول هو توصيل شبكة الإنترنت إلى مجموعات منخفضة الدخل في الأحياء النامية في كل مدينة. وقد حقق هذا البرنامج نجاحا فائقا. ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل هذا المشروع وتنظيمه.

وهناك مشروع آخر يدعى مشروع لهافا، وقد بدأ هذا البرنامج نتيجة لمبادرة من أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي، وهو يستهدف تضييق الفجوات الاجتماعية من خلال تقديم فرصة الحصول على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات لآلاف التلاميذ. وكلمة لهافا كلمة عبرانية تعني ”شعلة المعرفة“. وينشئ هذا البرنامج مراكز مجتمعية في الأحياء المنخفضة الدخل وفي المدن القائمة في الضواحي. وتقدم هذه المراكز أجهزة الكمبيوتر وقدرة الاتصال السريع. ويقضي المعلمون ما يصل إلى ١٤ ساعة يوميا في العمل مع صغار السن المعوزين ليوفروا لهم الأدوات الأساسية للنجاح في عصر المعلومات. وقد تم تخصيص مبلغ يصل إجماليه إلى ١٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج على مدار الأربع سنوات القادمة.

ويعتبر الكثير من مشاريع التنمية التكنولوجية جسورا بين إسرائيل وجيرانها. وقد ظل مركز بيريز للسلام، وهو مركز لا يتوخى الربح، في مقدمة هذه الجهود متقدما إياها لدعم التعايش من خلال التعاون التكنولوجي. وصندوق التكنولوجيا للسلام هو أول صندوق رأسمالي دولي يصمم لدعم تنمية القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية بينما يتم بناء العلاقات التجارية الدائمة بين الشركات

الإسرائيلية والفلسطينية والدولية. وما برح مركز بيريز يشارك في إقامة برامج مشتركة مثل مشروع جنين – أفولا وقرية التكنولوجيا في طولكرم. وتقع هذه القرية على نحو ملائم بالقرب من المراكز الإسرائيلية للتكنولوجيا المتقدمة وهي تستهدف ترويج المشاريع المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتوضح هذه البرامج الحاجة الماسة إلى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وكذلك المجتمع المدني لإنجاح هذه العملية. ونحن أيضا نقدر دور القطاع الخاص في تنظيم إفطار العمل هذا الصباح.

إن تعزيز تعليم التكنولوجيا والصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة هو بالفعل التحدي الذي يواجه العصر الحديث وأمر حتمي للعاملين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أشد أرجاء العالم فقرا. ولكي نحقق أهداف التنمية للألفية، يجب علينا التعامل مع مشكلة ندرة المعدات التكنولوجية والمعرفة التكنولوجية في العالم النامي.

وهناك أكثر من طرف رئيسي يقود جهود المجتمع الدولي في هذا المجال. ونذكر من تلك البرامج التي تأسست، على سبيل المثال لا الحصر، فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادئ الرقمية العالمية التابعة للبنك الدولي، وفرقة عمل الفرص الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية، ومبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفجوة الرقمية وكذلك برامج الاتحاد العالمي للاتصالات. ويجب ضمان التنسيق والتوافق بين جميع الوكالات والمبادرات وفيما بينها بغية تحقيق أكبر قدر من النتائج.

هذا هو التحدي الذي يواجهنا هذا الأسبوع. ونحن بالفعل ندين بتقديم يد المساعدة للملايين – بل للبلايين – من البشر الذين ما زالوا لا يتمتعون بالعديد من المزايا مثل القدرة على التحدث هاتفيا ناهيك عن المياه النقية وإمدادات الغذاء الملائمة لمواجهة هذا التباين بشكل قوي وحازم.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إلى رئيس الجمعية العامة بالشكر الحار على المبادرة لعقد هذا الاجتماع وعلى حسن تنظيمه له. ونتيجة لإصراره فإن الجمعية العامة، ولأول مرة، تتصدى لموضوع تزداد أهميته في مجال التنمية ألا وهو التأثير الذي سيكون لتكنولوجيا المعلومات على الجهود التي ينبغي أن نبذلها لضمان أن يكون هذا التأثير إيجابيا وليس سلبيا.

وفي هذا الصدد، أود أن استهل حديثي بالقول إننا سنكون مخطئين إذا ما اقتصر تعرضنا في حوارنا القادم للأخطار المترتبة على ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة في البلدان النامية. وينبغي ألا نقتصر في التعامل مع هذه النقطة على ما أصبح معروفا الآن بما يسمى الفجوة الرقمية. وبالفعل يكمن قطعا في التطورات المطردة لتكنولوجيا المعلومات الجديدة خطر زيادة الفروق ولذا يجب أن نواجه هذا الأمر. ولكن هذه الثورة الجديدة التي تأتي بعد الثورة الصناعية تقدم طرقا جديدة بل ويمكن أن تكون مذهلة للإسراع بالتنمية.

وبالنظر إلى عدد المستخدمين الحاليين للهواتف والحواسيب وكذلك تكلفة استخدامها، يتضح جليا وجود مخاطر أن تؤدي هذه التكنولوجيات إلى زيادة الفجوة بين دولنا. ولكن المرحلة الحالية هي مرحلة مؤقتة: فمن شأن طبيعة وسائل الاتصالات هذه أن تقرب بعضنا إلى بعض. والشرط الوحيد لتحويل ما يبدو أنه سيئ إلى ما هو جيد – مثلما ذكر العديد ممن تكلموا أثناء هذا الاجتماع – هو أن نعمل سويا لتحسين قدرة أكبر عدد من الأفراد على الاتصال بشبكة الإنترنت.

والتحدي الكبير الذي يواجهنا جميعا هو وضع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في خدمة التنمية المستدامة. إن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ليستا مجرد نوعين من التكنولوجيا. ولذا يمكننا وينبغي لنا تسخير كل إمكاناتهما كوسيلة لتحسين مجتمعاتنا. ويمكنهما أن تحفزا النمو الاقتصادي. كما أن شبكة الإنترنت ترعى الحرية الاقتصادية، وتحدث تغيرات وتوجد فئات جديدة من الوظائف. وتدعم شبكة الإنترنت المنافسة الشريفة وتسمح بانتشار غير مسبوق للمعلومات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية.

وفيما يتعلق بالتنمية، فيجب تسخير تكنولوجيا المعلومات إلى مدى أبعد بكثير باعتبارها أدوات للترابط الاجتماعي والحرب ضد الفقر شريطة، كما ذكرت مسبقا إتاحة هذه المعلومات كي يطلع الجميع عليها في جميع أنحاء العالم. ويتيح التعلم من بعد إمكانية تعليم عدد كبير من طالبي العلم وبتكلفة زهيدة كان يتعذر عليهم ذلك. وعن طريق زيادة عدد مراكز الاتصال في المجتمع بشبكة الإنترنت، أصبح من الممكن الآن إيجاد سبل لتغذية المجتمعات المهمشة بالمعلومات. وأصبح أيضا من الممكن تحقيق تقدم رئيسي عن طريق العلاج الطبي عن بعد.

وفي هذا الصدد، استمعت باهتمام بالغ إلى بيان الرئيس وادي، رئيس السنغال، وإلى الأمثلة التي أعطاها عن المبادرات الملموسة التي قد اتخذت في بلاده والتي اقترح علينا اتخاذها. وترحب بلادي بمبادرة إنشاء لجنة أفريقيا الإلكترونية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي تدعمها بلجيكا بقوة، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن تصبح التكنولوجيات الجديدة أيضا أداة للحكم الرشيد. وتحديدا، فإن الإنترنت تعني توخي الشفافية. وإن وجود استراتيجية ديناميكية للحكومة الإلكترونية يمكن أن يحدث تحولا عميقا في الإدارة العامة، سواء من حيث شفافية وفعالية المشتريات العامة، أو من حيث إيفاد المواطنين علما وترشيد وتبسيط اتصالاتهم مع الحكومة. وفي هذا الصدد، فقد جعلت حكومة بلجيكا التبسيط الإداري من بين أولوياتها، ويشمل ذلك على وجه الخصوص وضع استمارات البيانات على الشبكة. ويمكن للحكومة الإلكترونية أن تحول قلعة كافكا القديمة إلى بيت من زجاج من خلال تقريب المواطنين من مقر السلطة وعن طريق تعزيز نشوء رأي عام أفضل إحاطة وإلماما، وإيجاد مواطنين أكثر نشاطا، وبذلك تتحقق الديناميكية المتوخاة من ديمقراطية المشاركة.

إن التكنولوجيات الجديدة أداة أيضا لحماية البيئة. فهي تسهم في تسريع وتيرة الانتقال إلى مجتمع أقل تلويثا وأقل استهلاكا للموارد، مجتمع أكثر تركيزا على الخدمات وأقل تركيزا على الإنتاج الصناعي. كما أنها تقوم بدور حيوي في تحويل أنماطنا الاستهلاكية والإنتاجية، وهي أساسية كذلك في كفالة وصول المواطنين إلى المعلومات البيئية ونشر الممارسات البيئية المثالية. والممارسات الجديدة للعمل، مثل العمل من بعد، تحقق لنا مزيدا من الترشيد في استخدام الوقت والموارد.

ومناقشتنا اليوم تمثل الخطوة الأولى في تأمل طويل الأمد سيؤدي إلى استنتاجات سياسية طموحة تتناسب والثورة الناشئة في مؤتمر قمة الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يعقد في جنيف في العام المقبل، ثم في تونس عام ٢٠٠٥.

ما الذي يمكن لحكوماتنا أن تفعله في هذا المضمار الآن لجعل تكنولوجيا المعلومات أداة موحِّدة بدلا من مضاعفة الفوارق على الصعيد العالمي؟ في المقام الأول، يمكنها إيجاد وتهيئة مناخ من الحرية والاستقرار السياسي

والاقتصادي والقانوني مما يسمح للشركات والمواطنين في شتى أنحاء العالم بالاستفادة الكاملة من قدرات التكنولوجيات الجديدة.

والتعليم الأساسي شرط جوهري أيضا. وينبغي لنا أن نكفل معا، وفقا للتعهدات المعتمدة في إعلان الألفية، أن يتمتع الأطفال في كل مكان – بنين وبنات على حد سواء – بحلول عام ٢٠١٥، بالتعليم الابتدائي الكامل، وأن يتاح للبنين والبنات وصول متكافئ إلى كافة مستويات التعليم.

وعلى الحكومات أن تعمل على تحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية بدون تأخير، بغية تخفيض تكلفة الوصول إلى الإنترنت.

وعلى الحكومات أن تكفل حماية حقوق المواطنين في التواصل وحرية التعبير والإحاطة بالمعلومات. وعليها كذلك أن تحمي حقهم في الخصوصية، وبالأخص حقهم في الحماية ضد أي تمييز على أساس البيانات الطبية و/أو الوراثية.

أما على المستوى المتعدد الأطراف، فعلينا أن نتعاون بشكل أكبر فيما يتعلق بقضايا مثل حقوق الملكية الفكرية، وأمان الحواسيب، ومعايير التجارة الإلكترونية، والمسائل القانونية والضريبية ومكافحة الجريمة الحاسوبية. كما أن تنسيق الممارسات سيساعد في سد الفجوة الرقمية.

أخيرا، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، ينبغي لنا إدراج البعد التكنولوجي في استراتيجياتنا للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينتظرنا الكثير من العمل. فالتعاون التقليدي لا يزال بعيدا عن الاستفادة من كل القدرات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة للتنمية المستدامة. كما أنه بعيد عن استخلاص الاستنتاجات، من حيث الإدماج الأفقي، للبعد التكنولوجي في استراتيجياتها وبرامجها بوصفها أداة لتحويل المجتمعات، وليس مجرد وسيلة من وسائل تقنية عديدة.

وخلال الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، سيجتمع المندوبون في جنيف في إطار لجنة تحضيرية بغية بدء عملية طويلة. وآمل أن يسهم نقاشنا هذا – الذي أشكر الرئيس مرة أخرى على إعداده – في بلورة رؤية مشتركة لبزوغ مجتمع المعلومات الذي يمكن للجميع الوصول إليه والانتفاع به.

السيد جيغرمانيس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتناول موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. لقد أبرزت العقود الأخيرة التأثير العميق لهذه التكنولوجيات على مجتمعاتنا. وانتشار الإنترنت قد زاد من فرص الاتصال وتدفق الأفكار، كما أنه أوجد سبلا جديدة لزيادة الإنتاجية.

إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لاتفيا قد أسهم في النمو الاقتصادي المستدام الذي تحقق في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يدعم، بدوره، تدبير التمويل لمشاريع مثل التعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية. والشراكة مع القطاع الخاص في أي من هذه المجالات كانت، وستظل، ذات أهمية أساسية. وثمة خطوة أخرى لا تقل أهمية لتهيئة بيئة مؤاتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لاتفيا تمثلت في سن قوانين تتعلق بهذه التكنولوجيات، مثل القانون المتعلق بالتوقيعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

غير أن شريحة كبيرة من البشر غير قادرة على الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فقد حان الوقت بالنسبة للأمم المتحدة لكي تنظر في هذه المسألة بجدية. وأود أن أعرب عن دعم وفدي الكامل للمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى حين أن المسؤولية

تقع أولا على عاتق البلدان ذاتها، كما يحدث في جميع المجالات، ثمة مجالات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بالصبغة الدولية. ومثال ذلك المسائل المتعلقة بالأمن والخصوصية والقوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية، والاستخدامات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لا يمكن لفرادى البلدان أن تحقق نتائج كاملة.

ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥، سيكون على جانب كبير من الأهمية بوصفه محفلا لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية. وبما أن العملية التحضيرية الرسمية لمؤتمر القمة هذا ستبدأ قريبا، لا بد من الاستفادة من كل الإمكانيات التي سيتيحها هذا الحدث منذ البداية. وستكون مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في هذه العملية ذات قيمة كبيرة بالنسبة لنتائج مؤتمر القمة، لأن التجربة تشير إلى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الشراكات المختلفة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي أداة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتعليمية والثقافية. ولا بد للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة وأن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلوغ الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء في إعلان الألفية.

السيد فرانسيس (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفدي للعمل الذي يجري هنا اليوم، بقيادة الرئيس، في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونجتمع هنا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ثبت أنها من أقوى الركائز في تشكيل القرن الحادي والعشرين. وكما قال ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد وفدي بيانه تأييدا تاما، إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر على حياة البشر وأسلوب تعلمهم وعملهم، فضلا عن الطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتفاعل مع المجتمع المدني. وهذه التكنولوجيات قد أصبحت محركا حيويا للنمو بالنسبة للاقتصاد العالمي، وهي توجد فرصا هائلة للأفراد والشركات والمجتمعات في شتى أنحاء العالم.

وتعتبر إيطاليا أن مجتمع المعلومات أداة تمكِّن البشر من تحقيق قدراتهم وإدراك تطلعاتهم. وبالتالي، لا بد لنا أن نضمن أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخدم الأهداف المتعاضدة المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الرفاه والترابط الاجتماعي. كما أن من شأن هذه التكنولوجيات أن تعزز الديمقراطية وتزيد الشفافية والمساءلة في الإدارة، وتنهض بحقوق الإنسان وتعزز التنوع الثقافي، وأخيرا، فإنها تدعم السلام والاستقرار الدوليين.

ولذلك، لا بد لنا أن نسعى إلى ضمان تحقيق هذه القدرات بالكامل. وتحقيقا لتلك الأهداف ومواجهة التحديات الناشئة، لا سيما في أقل البلدان تصنيعا وأقل المجتمعات تقدما من الناحية التقنية، نحتاج إلى استراتيجيات وطنية ودولية فعالة. وبغية تحقيق ذلك، نظمت الحكومة الإيطالية مؤتمرا دوليا بشأن الحكومة الإلكترونية من أجل التنمية، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل الماضي.

إن سد الفجوة الرقمية بين البلدان قد أصبح موضوعا بالغ الأهمية في جداول أعمالنا الوطنية. ولا بد أن يتاح لكل البلدان الوصول إلى شبكات المعلومات والاتصالات، وتلتزم الحكومة الإيطالية التزاما قويا بالجهود التي تُبذل لوضع وتنفيذ استراتيجية مترابطة لمعالجة هذه المسألة.

وهناك إدراك متزايد من جانب قطاع الصناعة والمجتمع المدني للحاجة إلى سد هذه الفجوة، وإننا نرحب بذلك. ومن السمات الرئيسية لاستجابة إيطاليا لهذا التحدي تعبئة خبرات وموارد كل منهما. ونسعى إلى إقامة شراكة فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني تكون قادرة على مواكبة الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي وتطور الأسواق.

وفي الوقت نفسه، نعي تماما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل فرصة للاقتصادات النامية الناشئة ينبغي عدم إهدارها. وسيكون بوسع البلدان التي تتمكن من تسخير قدراتها أن تتجاوز العراقيل التي تعترض تنمية البنى التحتية وأن تحقق بمزيد من الفعالية أهدافها التنموية الحيوية مثل تخفيض الفقر وتحسين الرعاية الصحية والمرافق الصحية، وتحسين نوعية التعليم في المدارس.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مساعدة الحكومات في تحسين نوعية ومصداقية الخدمات التي تقدمها للمواطنين ورجال الأعمال. والحكومة الإلكترونية تكتسي أهمية كذلك في تقريب المسافات بين البلدان النامية والعالم المتقدم النمو. وتنفيذ الحكومة الإلكترونية بشكل فعال يعني إنشاء نظام إداري للحكومة المركزية والحكومات المحلية، يتسم بالكفاءة والفعالية ويمكن التحقق منه. وينطوي ذلك على تحسين قدرة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات المواطنين من المعلومات ونشر الفرص الإنمائية.

والحكومة الإلكترونية الفعالة تعني أيضا تبسيط وزيادة فرص التجارة والمعاملات التجارية بين المواطنين وبين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. ووضع الخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت يتيح الوصول إلى المعلومات العامة؛ وتحسين نشر المعلومات المتعلقة بالفرص السانحة والقوانين واللوائح، ويثبط الفساد؛ ويشجع المواطنين، لا سيما الشباب، على تعلم كيفية استخدام الأنظمة الحاسوبية الأساسية.

لقد عَرَّفت فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة لمجموعة الـ ٨ وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه الحكومة الإلكترونية في توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات.

وكان زعماء مجموعة الـ ٨ قد اعتمدوا في مؤتمر القمة العام لدول المجموعة في العام الماضي خطة عمل فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية الرامية إلى نشر الموارد الحكومية بغية تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تمكين المواطنين وزيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة المركزية.

وفي مؤتمر بالرمو المعقود مؤخرا بشأن الحكومة الإلكترونية من أجل التنمية، أطلقت الحكومة الإيطالية مبادرة بشأن الحكومة الإلكترونية من أجل التنمية، ترمي إلى النهوض بأشكال إبداعية للتعاون التكنولوجي مع البلدان النامية على أساس تصميم وتنفيذ مشاريع عملية ذات نتائج يمكن قياسها. وتسهم هذه المبادرة في نشر المعلومات بشأن الحكومة الإلكترونية وبرنامجها وتنفيذها في البلدان التي لا تستخدم قدرات هذه الأداة المهمة أو تستخدمها جزئيا.

وينطوي نهج إيطاليا في هذا الصدد، أولا، على تطوير نماذج مرجعية للوظائف والخدمات الرقمية للإدارة العامة التي يمكن تكييفها كي تلبي احتياجات وسمات كل بلد. وفي هذا النموذج، يتم التأكيد بشكل خاص على إدارة الحسابات العامة، وهو مجال يكتسي التحسين فيه أهمية أساسية بالنسبة للبلدان التي تود أن تجتذب المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية. وقد أنشئت فرقة عمل لتصميم هذا النموذج. وأعضاء هذه الفرقة هم من خبراء الخدمة المدنية والمنظمات غير الربحية فضلا عن مسؤولي شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وثانيا، أُقيمت شراكة، بداية، مع خمسة بلدان هي – الأردن وألبانيا وتونس وموزامبيق ونيجيريا – لتنفيذ مشاريع محددة للحكومة الإلكترونية في المجالات ذات الأولوية التي تحددها هذه البلدان. ونعمل حاليا مع تلك البلدان لتعريف مشاريع عملية للحكومة الإلكترونية تركز على الأولويات التنظيمية والمتطلبات الخاصة لكل منها. وسينظر في المستقبل القريب في إمكانية التوسع في شراكة البلدان.

وثالثا، يشتمل نهج إيطاليا على النهوض بخطة عمل بشأن كيفية دعم الحكومة الإلكترونية للديمقراطية وسيادة القانون، وإعطاء المواطنين وضعا مركزيا وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية.

وأود أن أبلّغ الجمعية بأن استجابة المجتمع الدولي لهذه المبادرة إيجابية للغاية. وقد تقدم عدد كبير من البلدان لطلب المساعدة في إدخال النموذج المرجعي وتطبيقه بغية تحديث الإدارة العامة في تلك البلدان. وقد أعرب البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمفوضية الأوروبية عن دعم أهداف تلك المبادرة. وعلى أساس تلك الاستجابة، ستتقدم إيطاليا في مؤتمر القمة المقبل لمجموعة الـ ٨ بخطة عمل يتم إعدادها خصيصا بشأن الحكومة الإلكترونية.

وأخيرا، لا يمكننا التقليل من شأن التحدي المتمثل في سد الفجوة الرقمية. إذ لا تزال الفجوات في البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعليم تشكل عائقا أساسيا، إلا أننا لا يمكن أن نتخذ من تعقد هذا التحدي ذريعة لعدم اتخاذ أي تدابير. وليس هناك غير سبيل واحد يتمثل في القيام بعمل ملموس لتحقيق نتائج ملموسة. ونحث البلدان الأخرى على مشاركتنا في الجهود والعمل بنفس الروح البناءة للتأكد من أن التكنولوجيات الجديدة تفيد البشرية جمعاء بحق.

السيد مورامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، باسم وفدي، أود أن أحييكم على عقد هذا الاجتماع العام المهم المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في فترويلا، السيد رودولف رومر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يأتي هذا الاجتماع في وقته المناسب تماما، حيث أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويسعد وفدي أن يعقد هذا الاجتماع وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٨ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ، فضلا عن القرار ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اللذين رحبت فيهما الجمعية بانعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في تونس.

ووفدي يشعر بالتشجيع الكبير إذ تجمع فرقة العمل هذه بين ممثلي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي. ويسعدنا أيضا أن هذا الاجتماع سيعالج فجوة التكنولوجيا الرقمية في سياق العولمة وعملية التنمية، ويعزز الترابط والتآزر بين شتى المبادرات الدولية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويرحب وفدي بالتدابير الرامية إلى تعزيز النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في أفريقيا. وقد أحاطت زامبيا علما بتقرير الأمين العام عن دور فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولاحظ الأمين العام أن هذه الفرقة يجب أن تحدد أهدافا جريئة ذات أطر زمنية محددة وأن تنظم حملات من أصحاب المصلحة لتعبئة الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية لتحقيق هذه

الأهداف، مع جلب أفضل الكفاءات للاضطلاع بهذه الجهود. وبينما تعمل فرقة العمل جاهدة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل، ينبغي لها أيضا أن تهدف إلى تحقيق المكاسب القصيرة الأجل ذات النتائج الملموسة والمرئية.

ويتفق وفدي في الرأي مع رئيس فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أشار إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أصبحت تمثل أحد التحديات الرئيسية لأفريقيا. وهناك قطعا حاجة في أفريقيا إلى ضمان الإرادة السياسية في أعلى ما يمكن من المستويات لزيادة الفرص إلى أقصى حد في عصر المعلومات والمعرفة من أجل التنمية السياسية والاجتماعية والتمويلية والثقافية.

وقد اعتنق العديد من البلدان الأفريقية فكرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من القيود التي تعاني منها تلك البلدان. فاعتمدت البريد الإلكتروني تقريبا كل وكالة ذات احتياجات للاتصالات الدولية. وفي بعض البلدان أصبح استخدام الإنترنت زهيد التكلفة بما يكفي للسماح بتبادل ونقل المعلومات القيِّمة المتعلقة بالسوق. وأصبحت الإنترنت أيضا تُستخدم بصورة متزايدة في التعليم عن بُعد، إذ يستطيع الطلبة استخدام الشبكة الإلكترونية الدولية للبحث عن المعلومات والحصول على المشورة وقراءة المواد. ويستفيد المزارعون أيضا بالحصول على المعلومات المتعلقة بمدخلات الإنتاج، ومكافحة الآفات والأسواق. وتستخدم الممرضات العاملات في القرى الكاميرات الرقمية لتزيل ونقل صور أعراض المرضى إلى المدن القريبة ليقوم الأطباء بفحصها. ويستخدم الأطباء الاتصال الإلكتروني للبحث عن المشورة، والتعلُّم بشأن التكنولوجيات الجديدة لعلاج بعض الأمراض وتبادل المعلومات بين المستشفيات الريفية والحضرية. وتستخدم الحكومات أيضا تكنولوجيا المعلومات لإبلاغ الجمهور والإسراع بتدفق المعلومات بين الوزارات. وتستفيد البرلمانات منها لمواكبة التطورات في شتى أنحاء العالم.

وتستخدم بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التكنولوجيات الجديدة كوسيلة لتعزيز الأنشطة الأخرى. فمثلا، تستخدم البلدان الساحلية بصورة متزايدة الإنترنت لمراقبة ورصد وحماية مصائد الأسماك. وهناك ''نهج'' تنطوي على تغيرات جذرية في المواقف، وكذلك إدخال البحوث الجديدة لجعل التعليم أكثر فعالية. وهناك أيضا استعمالات أخرى عديدة، مثل الاستعمالات في العمل المصرفي، والأرصاد الجوية، والكشف عن الجرائم، والوصول إلى المكتبات، والتجارة، والتنمية الإلكترونية، وفي قطاعات المعلومات والاتصالات.

ونود أن نشيد بالأمم المتحدة على إدخالها برنامجا لترويج التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولسد الفجوة القائمة. ويعتمد التحول التكنولوجي على قدرة كل بلد على تحرير طاقة شعبه الإبداعية، وبالتالي تمكينه من الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، وتعلُّمها، وفهمها، وتقريرها وإتقان استخدامها، من أجل الابتكار، وتكييفها مع احتياجاته وقدراته.

وباتباع الحكومة لسياسة تشجيع الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية، ظلت نظم الهواتف الخلوية في بلدي تتوسع. وتلقَّى عدد من الأطراف العاملة في هذا الحقل مساعدة على إتاحة الفرص في الاتصالات السلكية واللاسلكية. وزامبيا، بوصفها عضوا في المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل، لديها محطة أرضية في لوساكا توفر روابط مباشرة مع بقية العالم عن طريق الهاتف والتليفاكس والبريد الإلكتروني والتلفاز. وما زالت شركة زامبيا للاتصالات السلكية واللاسلكية هي المقدم الرئيسي لجميع أنواع الخدمات السلكية واللاسلكية في جميع

أرجاء البلد. وقد أصبحت الأغلبية العظمى من التبادلات تتم بطريقة أوتوماتيكية.

وحدث تطور آخر بارز في شبكة زامبيا للاتصالات السلكية واللاسلكية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بإنشاء أحد مقدمي الخدمات شبكة دولية جوالة لإرسال واستقبال المكالمات على النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية المتحركة (GSM). وهذه الشبكة ستمكِّن الأشخاص الزائرين والذين يعيشون في زامبيا من الاتصال بالبلدان الأخرى.

وفي الختام، يرحب وفدي بالمزيد من الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما يتفق مع ما قاله الأمين العام في تقريره عن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

> ”ولا يتمثل هذا التحدي في سد ’الهوة الرقمية‘ القائمة فحسب، بل في تجنُّب إمكانية اتساعها“ (E/2001/7، الفقرة ٤٠).

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.